



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

أقلُّ الجَمْعِ وأثره في الفقه الإسلامي

إعداد

دكتور / رمضان ثابت محمد أبو سمرة
المدرس بكلية الشريعة والقانون بأسسيوط

مقدمة

إن الحمد لله ، نحمده ونستعينه ونستهديه ونستغفره ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا ، من يهده الله فلا مضل له ، ومن يضلل فلا هادي له .

وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ، وصفيه من خلقه وحبيبه ، بلغ الرسالة ، وأدى الأمانة ، ونصح الأمة ، وجاهد في الله حتى أتاه اليقين .

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُمْ مُسْلِمُونَ ﴾ ^(١).

﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ﴾ ^(٢).

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا. يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا ﴾ ^(٣).

وبعد:

إن المرء إذا ما أراد أن يكتب بحثاً في موضوع ما، فإنه

(١) سورة آل عمران: الآية [١٠٢].

(٢) سورة النساء: الآية [١].

(٣) سورة الأحزاب: الآيتان [٧٠-٧١].

يلاقي عناء شديداً في اختياره لموضوع بحثه ؛ لأن علماء الأصول - أكرمهم الله - لم يتركوا شاردة إلا وأمسكوا بها، ولا واردة إلا ووضعوها في مكانها.

ولقد دأب المتأخرون من علماء الأصول عند الكتابة في هذا العلم، على ربطه بالفروع الفقهية ، وهذا منهج جيد ؛ لأنه يُظهرُ فائدة الاختلاف في المسائل الأصولية ، ويبيّن ثمرته .

وهناك مسائل كثيرة تحتاج إلى الأفراد بالبحث وفق هذا المنهج ، لكي تعم الفائدة وتظهر الثمرة المرجوة منها .

وقد رأيت أن مسألة " أقل الجمع " ، من المسائل التي تحتاج إلى الأفراد بالبحث ، فما أكثر المسائل الفقهية التي اختلف الفقهاء فيها ، وكان مبنى هذا الخلاف هو اختلافهم في أقل الجمع ، علي ما سيأتي بيانه .

وقد استعنت بالله - عز وجل - في الكتابة في هذا الموضوع ، وجعلت عنوانه : " أقل الجمع ، وأثره في الفقه الإسلامي " .

والله سبحانه وتعالى أسأله التوفيق والسداد

دكتور

رمضان ثابت محمد

خطة البحث:

لقد اشتمل هذا البحث علي:

مقدمة ، وأربعة مباحث ، وخاتمة ، وفهارس .

أما المقدمة : فتشتمل علي الافتتاح بما يناسب .

المبحث الأول: في معنى الجمع وألفاظه .

وفيه:

أولاً : معنى الجمع .

ثانياً: ألفاظ الجمع.

المبحث الثاني: أقوال العلماء في أقل الجمع .

ويشتمل:

أولاً: تحرير محل النزاع .

ثانياً: أقوال العلماء .

المبحث الثالث: في الأدلة .

وفيه:

أولاً: أدلة القائلين بأن أقل الجمع ثلاثة .

ثانياً: أدلة القائلين بأن أقل الجمع اثنان .

ثالثاً: أدلة القائلين بأن أقل الجمع واحد .

المبحث الرابع: ثمرة الخلاف في أقل الجمع.

ويشتمل على فروع كثيرة .

وأما الخاتمة فتشتمل على أهم النتائج التي توصلت إليها.

ثم ذيلت البحث بقائمة بأهم المراجع، وفهارس.

المبحث الأول

في تعريف الجمع ، وإفادته العموم ^(١)

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: في تعريف الجمع وألفاظه .

المطلب الثاني: في إفادة ألفاظ الجمع العموم .

(١) العموم في اللغة: مصدر، بمعنى الشمول والكثرة والاستغراق ، يقال: عمّ القوم بالعطية عموماً: شملهم ، ومطر عام، وخصب عام، إذا عمّ الأماكن كلها أو عامتها . ويطلق اسم العموم ويراد به العام ، من إطلاق اسم المصدر على النعت، وهو مستفيض في اللغة، يقال: رجلٌ عدلٌ، وقضٌلٌ، أي: عادلٌ، وفاضلٌ.

وأما في الاصطلاح: فهو اللفظ الواحد الدال من جهة واحدة على شيئين فصاعداً. يراجع: المصباح المنير للفيومي، المكتبة العصرية ص٢٢٢، المعجم الوجيز، صادر عن مجمع اللغة العربية ص٤٣٥، المستصفي، للغزالي ، دار إحياء التراث ٣٢/٢، المحصول للرازي، دار الكتب العلمية، ٢٩٤/١، قواطع الأدلة، لابن السمعاني، دار الكتب العلمية ١٥٤/١، الإحكام في أصول الأحكام، للآمدي، دار الكتب العلمية بيروت ٤١٣/٢.

المطلب الأول

في تعريف الجمع وألفاظه

أولاً: تعريف الجمع:

الْجَمْعُ : مصدر قولك جمعت الشيء ، وهو لغة : الضم ، يقال: جَمَعَ الشيءَ المتفرقَ، جَمَعاً: ضم بعضه إلى بعض ، واجتمع القوم : انضم بعضهم إلى بعض (١).

وفي الاصطلاح : هو: ضم ما شأنه الافتراق والتنافر ، وقال الراغب الأصفهاني : ضم الشيء بتقريب بعضه من بعض (٢).

ثانياً: ألفاظ الجمع .

ألفاظ الجمع علي قسمين:

الأول : جمع سلامة : وهو ما سلم فيه بناء الواحد ، سواء كان جمع تذكير أو جمع تأنيث .

(١) يراجع: المصباح المنير للفيومي ، ص ٦١، مختار الصحاح للرازي ، مطبعة المستقبل ، ص ٩٧ .

(٢) يراجع: مفردات ألفاظ القرآن الكريم للراغب الأصفهاني، دار القلم ، دمشق ١٨٩/١، التوقيف علي مهمات التعاريف للمناوي ٢٥١/١، ٢٥٢ ، تاج العروس من جواهر القاموس للزبيدي مادة (ج م ع) ٥١٥٨/١ .

والثاني: جمع تكسير: وهو الذي يتغير فيه بناء الواحد ، وهو علي قسمين في اللغة :

أحدهما : جمع قلة ، والثاني : جمع كثرة .

وجمع القلة: هو الذي يطلق علي العشرة فما دونها من غير قرينة، وعلي ما فوقها بقرينة، وله أبنية خاصة به: كأفعلة وأفعل وأفعل وأفعل وفعلة ، قال الشاعر:

بِأَفْعَلٍ وَبِأَفْعَالٍ وَأَفْعَلَةٍ وَفِعْلَةٍ يُغْرِفُ الْأَدْنَى مِنَ الْعَدَدِ

وجمع الكثرة : عكس جمع القلة ، وله أبنية خاصة به: كفعول، فعال ، ونحوهما . وقد يستعار كل واحد منهما للآخر مجازاً؛ لاشتراكهما في أصل الجمع، وذلك كقوله تعالى: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ^(١)﴾ فقد جمع بين لفظ " ثلاثة " وهي دون العشرة ، وبين لفظ " قُرُوءٍ " وهو علي وزن فعول ، أي من جموع الكثرة^(٢).

وجمع القلة لم يوضع للاستغراق قطعاً ، لإجماع أهل اللسان علي ذلك ، وأما جمع الكثرة : فهو في وضع اللسان للاستغراق؛ لأن

(١) سورة البقرة: من الآية [٢٢٨].

(٢) يراجع: مفردات ألفاظ القرآن الأصفهاني ١/١٨٩، كتاب الكليات للكفوي ١/٣٣٢، ٣٣٣، التعريفات للجرجاني، دار الريان للتراث ص ١٠٦، ١٠٥، البرهان في أصول الفقه ، لإمام الحرمين، دار الوفاء ١/٢٢٥، ٢٢٣، المحصول في أصول الفقه ، لابن العربي، دار البيارق ص ٧٤، العقد المنظوم، في الخصوص والعوم ، للقرافي، المكتبة المكية ١٧٣/١، ١٧٢، ٦٧، ٦٨.

العرب استعملته قطعاً مسترسلة علي آحاد الجنس ووضعت لها، ثم إن اتصل بها استثناء بقي مقتضى اللفظ علي ما عدا المستثنى، وإن كان مطلقاً فمقتضاه الاستغراق، فإن تقيد بقرينة حالية نزل علي حسبها " (١)، وهذا قول جمهور الأصوليين.

وذهب بعض مشايخ الحنفية إلي أن الكلّ عامّ سواء كان جمع قلة أو جمع كثرة، إلا أنه إن ثبت في اللغة جمع القلة، يكون للعموم في موضوعه، وهو الثلاثة فصاعداً إلي العشرة، وفي غيره يكون العموم من الثلاثة إلي أن يشمل الكلّ؛ وذلك لأنه لا يشترط في العموم الاستغراق عندهم (٢).

(١) يراجع: البرهان في أصول الفقه، لإمام الحرمين ٢٢٦/١.

(٢) يراجع: التقرير والتجبير، لابن أمير الحاج، دار الفكر ٢٤٥/١، ٢٤٤، تيسير التحرير، لمحمد أمين دار الفكر ٢٠٥/١، وما بعدها.

المطلب الثاني

في إفادة ألفاظ الجمع العموم

ألفاظ الجمع إذا دخلتها الألف واللام - ولم يكن عهد - كالمسلمين ، والمسلمات ، والمؤمنين ، والمؤمنات ، والرجال ، والأكباد ، ونحو ذلك ، فإتها تحملُ علي العموم والاستغراق^(١) .

ويدل علي ذلك وجوه منها :

١ - أن الأنصار لما طلبوا الإمامة احتج عليهم أبو بكر رضي الله عنه بقوله ﷺ: "الأئمة من قريش"^(٢)، والأنصار سلّموا صحة ذلك الدليل، ولولا أن الجمع المعروف بالآلف واللام يفيد الاستغراق ، لما صح ذلك الدليل .

٢ - أن كثرة الجمع المعروف تزيد على كثرة الجمع المنكر، ولهذا يقال : رجال من الرجال ولا عكس، وعند ذلك فالجمع المعروف إما أن يكون مفيداً للاستغراق أو لعدد غير مستغرق ، لا جائز أن يقال بالثاني ؛ لأن ما من عدد يفرض من ذلك

(١) يراجع: الإشارات للباجي، دار ابن حزم ص ٥٨، ٥٩، التمهيد لأبي الخطاب الكلوثاني، مؤسسة الريان ٥/٢، وما بعدها، الأحكام، للأمدى دار الكتب العلمية ٤١٥/٢، مناهج العقول للبدخشي، دار الفكر ٣٩٨/٢، شرح الكوكب المنير ، لابن النجار، مكتبة العبيكان ١٣٠/٣.

(٢) أخرجه البيهقي في سننه الكبرى ١٤٣/٨، وابن أبي شيبة في مصنفه ٤٠٢/٦، رقم: ٣٢٣٨٨، ٣٢٣٩٧، والطبراني في الأوسط ٢٦٣٥٢١/٤، والكبير ١/٢٥٢، رقم: ٧٢٥، والطيايسي في مسنده ص ٢٨٤، رقم: ٢١٣٣.

إلا ويصح نسبته إلى المعرفة بأنه منه ، والأول هو المطلوب .

٣- أنه يصح تأكيده بما هو مفيد للاستغراق ، والتأكيد إنما يفيد تقوية المؤكد ، لا أمراً جديداً ، فلو لم يكن المؤكد يفيد الاستغراق ؛ لما كان المؤكد مفيداً له ، أو كان مفيداً لأمر جديد وهو ممتنع .

٤- أنه لو لم يحمل علي الاستغراق ، لكان إما أن يحمل علي بعض معين ، أو علي بعض مبهم ، أو علي الكل ، الأول باطل ؛ لأن اللفظ قاصر علي ذلك التعيين ، والثاني يوجب تعطيل الكلام ، فلم يبق إلا حمله علي الكل إلا ما خصه الدليل ^(١) .

وأما إذا لم تدخل الألف واللام علي أسماء الجمع : كمسلمين ، ومشركين ، وقائلين ، ونحوه ذلك ، وهو ما يعرف بـ : " الجمع المنكر " ، فقد اختلف العلماء في إفادته العموم ، علي قولين : الأول : لا يفيد العموم ، ويحمل علي أقل الجمع ، وإليه ذهب أكثر الحنفية والشافعية والحنابلة ^(٢) ، ونسب إلي الإمام أحمد .

(١) يراجع : الإحكام للأمدي ٤٢١/٢ ، المعالم في علم أصول الفقه ، للرازي ، مؤسسة مختار ص ٨٦ ، ٨٧ .

(٢) يراجع : التبصرة في أصول الفقه للشيرازي ، دار الكتب العلمية بيروت ص ٦٨ ، المحصول للرازي دار الكتب العلمية ٣٢١/١ ، شرح الكوكب المنير ١٤٢/٣ ، الواضح لابن عقيل ٣٥٧/٣ ، القواعد لابن اللحام ، دار الحديث ص ٣٠٤ ، تيسير التحرير ٢٠٦/١ .

الثاني : يفيد الاستغراق والعموم، وهذا قول أبي علي الجبائي، والإمام أحمد في رواية عنه ، وإليه ذهب بعض الحنفية ، وبعض الشافعية (١).

الأدلة :

احتج أصحاب القول الأول القائلون : بأن الجمع المنكر لا يفيد العموم وإنما يحمل علي أقل الجمع بأدلة منها :

١- أن أهل اللغة يسمونه نكرة ، ولو كان عاماً لم يكن نكرة ؛ لمغايرة معنى النكرة لمعنى العموم.

٢- أنه يصح تأكيده بلفظة "ما" الدالة علي القلة والبعض، فيقال: "اقتل رجالاً ما" ولو اقتضى العموم لم يحسن تأكيده "بما"؛ لأنه لا يقال: "اقتل الرجال ما"، ولأنه نكرة في إثبات فلم يقتضي العموم، كالاسم المفرد ، مثل: سارق، وقاتل (٢).

واحتج القائلون بالعموم بأدلة منها:

١- أن حمّله علي العموم حمل له علي جميع حقائقه، فكان أولي من حمّله علي البعض.

(١) يراجع: التبصرة ص ٦٨ ، نهاية السؤل ٤٠٦/٢ ، العقد المنظوم ٥١٤/١ ، التمهيد لأبي الخطاب ٥٠/٢ ، الشرح الكوكب المنير ١٤٢/٣ ، المختصر، لابن اللحام ص ١٠٨ التقرير والتحبير ٢٤٤/١ .

(٢) يراجع: التبصرة ص ٦٨ ، البرهان، لإمام الحرمين ٢٢٢/١ ، ٢٢١ ، المستصفي، للغزالي، دار إحياء التراث ٣٥/٢ ، وما بعدها، الواضح لابن عقيل ٣٥٩/٣ ، وما بعدها ، العدة ، للقاضي أبي يعلى ، الرياض السعودية ٥٢٣/٢ ، وما بعدها ، التمهيد لأبي الخطاب ٥١/٢ ، ٥٢ ، التقرير ٢٤٤/١ ، ٢٤٥ ، شرح مختصر ابن الحاجب ١٠٤/٢ ، فواتح الرحموت ٢٦٨/١ ، شرح الكوكب المنير ١٤٢/٣ .

أجيب : بأن مسمى هذا الجمع الثلاثة من غير بيان عدم الزائد ووجوده ، ولا شك أنه قدر مشترك بين الثلاثة فقط ، وبين الأربعة وما فوقها، واللفظ الدال علي ما به الاشتراك بين أنواع ، لا دلالة فيه ألبة علي شيء من تلك الأنواع ، فضلاً عن أن يكون حقيقة فيها^(١).

٢ - أنه يصحُ استثناء كل واحد من الجنسين من هذا اللفظ ، فدل علي أنه يقتضي الجنس.

أجيب : بأن ذلك لا يُسَلَّمُ ، لأن الاستثناء لا يصحُ من أسماء الجموع إذا تجردت عن الألف واللام ، فإذا قال : " كلم رجالاً إلا زيد " فهو مجاز^(٢).

٣ - أنه لو أراد البعض لبيته . أجيب : بأنه لو أراد الكل لبيته أيضاً ، وبأنه يحتاج إلي البيان لو لم يدل عليه مطلق اللفظ ، فبيّن أن مطلق اللفظ لا يدل عليه^(٣).

الرأي الراجح :

الراجح هو أن الجمع المنكر لا يفيد العموم ، وإنما يحملُ علي أقل الجمع، فلو قال : " اضرب رجالاً " ، امتثل بضرب أقل الجمع ، أو قال : " له عندي عبيد " ، قبل تفسيره بأقل الجمع ، وهذا ما ذهب إليه جمهور الفقهاء والأصوليين .

(١) يراجع: العقد المنظوم للقرافي ٥١٤/١.

(٢) يراجع: التبصرة للشيرازي ص ٦٨.

(٣) يراجع: التمهيد لأبي الخطاب الكلوزاني ٥٢/٢.

وقد اختلف العلماء في أقل الجمع ، فذهب قوم إلى أنه ثلاثة ، وقيل: اثنان ، وقيل : واحد ، وقيل: بالوقف .

وهذه المسألة ، أعني مسألة: " أقل الجمع " ، هي بيت القصيد ، وسأقوم بأذن الله تعالى بتحرير محل النزاع فيها، وبيان أقوال العلماء ، ونسبة كل قول إلى قائله، ثم أذكر الأدلة وأناقشها، وأرجح ما يظهر رجحانه بالدليل .

ثم أقوم بذكر مبحث تطبيقي: وهو ثمرة الخلاف في المسألة، وأربط كل فرع بقاعدته ، وأذيل البحث بخاتمة تشتمل على أهم النتائج ، وقائمة بالمراجع ، وفهارس.

المبحث الثاني

في أقل الجمع

أولاً: تحرير محل النزاع

لا خلاف بين العلماء في أن لفظ الجمع المنتظم من: " الجيم، والميم، والعين" يطلق على الاثنين، لأن مدلوله ضم شئ إلى شئ، وهو يتحقق في الاثنين كما فيما فوقهما.

ولا خلاف في أن ضمير " نا " يستعمل لغة في الواحد المعظم نفسه، كقوله تعالى: ﴿ فَقَدَرْنَا فَنِعْمَ الْقَادِرُونَ ﴾^(١)، كما يستعمل في غيره كقول الطلاب : فهمنا الدرس^(٢).

ولا خلاف أن الجمع المحلي بالآلف واللام مثل: " القوم " موضوع لغة للاستغراق ، فاستعماله في غير ذلك يكون مجازاً .
وليس من محل الخلاف - أيضاً - منع جمع الاثنين بلفظ يعمهما ؛ فإن ذلك جائز ومعتاد .

لكن الخلاف في أن لفظ الناس والرجال والفقراء وأمثاله يطلق على ثلاثة فما زاد حقيقة ، وهل يطلق على الاثنين حقيقة أو لا ؟^(١) . وفي " واو الجمع " ، مثل : " ضربوا وشربوا " .

(١) سورة المرسلات: الآية [٢٣] .

(٢) يراجع: التقرير والتبجير ٢٤٧/١، شرح الكوكب المنير ١٥١/٣، البرهان لإمام الحرمين ٢٤٠/١، الإحكام للآمدي ٤٣٥/٢، تيسير التحرير ٢٠٩/١، القواعد لابن اللحام ص ٣٠٤، مناهج العقول ٤١٨/٢.

و "جموع القلة" وهي، أفعلة: كأرغفة، وأفعل: كأتفس، وأرجل، وأفعل: كأثواب، وأحمال، وفعلة: كفتية. وجمع السالم سواء كان لمذكر: كمسلمين، ومؤمنين. أو لمؤنث: كمسلمات، ومؤمنات .

وقد مثل بعض الأصوليين في موضع الخلاف "رجال" وهو من جموع الكثرة، فافتضى أن النزاع عام في جموع القلة والكثرة معاً^(٢).

وهذا لا يستقيم؛ لأن أقل مراتب جموع الكثرة أحد عشر، لأنها موضوعة لما فوق العشرة، فأقلها عشر، والاثنان والثلاثة إنما يكون اللفظ فيهما مجازاً، والبحث في هذه المسألة ليس في المجاز، فإن إطلاق لفظ الجمع على الاثنين مجازاً لا خلاف فيه، وإنما الخلاف في كونه حقيقة، بل لا خلاف أن لفظ الجمع يجوز إطلاقه وإرادة الواحد به مجازاً، فكيف الاثنان، وإن كان الخلاف في جمع القلة فهو متجه؛ لأنه موضوع للعشرة فما دونها، وما دونها يمكن أن يقال: إنه اثنان أو ثلاثة^(٣).

(١) يراجع: المستصفي ٩٢/٢، الآيات البينات، لابن قاسم العبادي، دار الكتب العلمية ٣٨٤/٢.

(٢) يراجع: البرهان ٢٤٠/١، المعتمد، لأبي الحسين البصري، دار الكتب العلمية بيروت ٣١/١، المستصفي ٩٢/٢، نهاية السؤل ٤٢٢/٢، القواعد لابن اللحام ص ٣٠٤، فواتح الرحموت ٢٧٠/١، شرح الكوكب المنير ١٥٢/٣، تيسير التحرير ٢٠٩/١، أصول الفقه للشيخ أبي النور زهير، المكتبة الأزهرية ٢٠٢/٢، ٢٠١، إتحاف الأنام أ.د/ محمد إبراهيم الحفناوي، مطبعة دار الحديث ص ١٩٣، ١٩٤.

(٣) يراجع: العقد المنظوم ٧٢/٢.

ثانياً: أقوال العلماء في أقل الجمع .

قال أبو موسى الأشعري رضي الله عنه : " قدمت أنا وأخي من اليمن ، فكنا حيناً وما نرى ابن مسعود وأمه ^(١) إلا من أهل البيت ، من كثرة دخولهم ولزومهم له " ^(٢) .

قال الإمام النووي: " قوله: " دخولهم ولزومهم " ، جمعها وهما اثنان هو وأمه ؛ لأن الاثنين يجوز جمعها بالاتفاق ، لكن الجمهور يقولون: أقل الجمع ثلاثة ، فجمع الاثنين مجاز ، وقالت طائفة: أقله اثنان فجمعها حقيقة ^(٣) .

وقال النبي ﷺ: " إذا أنفقت المرأة من بيت زوجها غير مفسدة كان لها أجرها وله مثله بما اكتسب ولها بما أنفقت وللخازن مثل ذلك من غير أن ينقص من أجورهم شيئاً " ^(٤) .

قال النووي: " هكذا وقع في جميع النسخ " شيئاً " بالنصب ، فيقدر له ناصب ، فيحتمل أن يكون تقديره: من غير أن ينقص الله من

(١) هي: أم عبد بنت الحارث، وقيل: بنت عبد ود بن سواء بن قريم بن صاهلة الهذيلية، وأمها هند بنت عبد الحارث بن زهرة، أسلمت وبايعت رسول الله ﷺ، وروى عنها ابنها عبد الله الصحابي الجليل. يراجع: الإصابة لابن حجر ٢٥٦/٨ ، الاستيعاب ١٩٤٦/٤ .

(٢) أخرجه البخاري في كتاب: المغازي ، باب: قدوم الأشعريين وأهل اليمن ٤٣١/٢ ، رقم: ٤٠٣٣ ، طبعة دار التقوى للتراث ، ومسلم في كتاب: فضائل الصحابة ، باب: من فضائل عبد الله بن مسعود وأمه رضي الله عنهما ١٤/١٦ ، رقم: ١١٠ ، دار ابن الجوزي ، وفي رواية البخاري " فمكثنا " بدل " فكنا " .

(٣) شرح النووي على صحيح مسلم، ١٤/١٦ .

(٤) أخرجه مسلم في كتاب: الزكاة ، باب: أجر الخازن الأمين، والمرأة إذا تصدقت من بيت زوجها... إلخ.. ١٠٦/٧ ، رقم: ٨٠ ، ٨١ .

أجورهم شيئاً، ويحتمل أن يقدر: من غير أن ينقص الزوج من أجر المرأة والخازن شيئاً، وجمع ضميرهما مجازاً على قول الأكثرين: إن أقل الجمع ثلاثة، أو حقيقة على قول من قال: أقل الجمع اثنان^(١) .

أقول: الحاصل أن العلماء في أقل الجمع أقوال:

القول الأول : أقل الجمع ثلاثة ، وإن أطلق على الواحد أو على الاثنين كان مجازاً ، وهذا مروى عن عبد الله بن عباس وابن مسعود - رضي الله عنهما^(٢) - . وهو قول ابن شهاب الزهري ، وأبي حنيفة ، والشافعي ، وأبي يوسف ، والمشهور عن الإمام مالك^(٣) .

وبه قال أكثر الحنفية والمالكية والحنابلة ، ومشايخ المعتزلة ، وأكثر المتكلمين والنعاة^(٤) ، واختاره ابن حزم الظاهري^(٥) ، وأبو إسحاق الشيرازي ، والإمام الغزالي في المنحول ، والإمام الرازي

(١) شرح النووي على صحيح مسلم ١٠٧/٧ .

(٢) ولم ينقل عنهما تنصيص علي ذلك، ولكن تبين مذهب ابن عباس بمصيره إلي أن الأخوين لا يحبان الأم من الثلث إلي السدس؛ لأن المذكور في كتاب الله تعالى الأخوة، وظهر للناقلين مذهب ابن مسعود من مصيره إلي أن الثلاثة إذا اقتدوا برجل اصطفوا خلفه، وإن اقتدى رجلان برجل وقف أحدهما عن يمينه والآخر عن يساره، ولا يصطفان وراء الإمام. البرهان لإمام الحرمين ٢٣٩/١ .

(٣) يراجع: إحكام الفصول في أحكام الأصول، لأبي الوليد الباجي، مؤسسة الرسالة، ص ١٥٤ .

(٤) يراجع: المعتمد لأبي الحسين البصري ٢٣١/١ ، ميزان الأصول، مكتبة دار التراث ص ٢٩٤ ، أصول السرخسي، دار الكتب العلمية ١٥١/١ ، العدة لأبي يعلى ٦٤٩/٢ ، التمهيد لأبي الخطاب ٥٨/٢ ، الإحكام للآمدي ٤٣٥/٢ ، الواضح لابن عقيل ٤٢٦/٣ ، شرح الكوكب المنير ١٤٤/٣ ، ١٤٥ ، التقرير ٢٤٦/١ ، المسودة ، لآل تيمية، مطبعة المدني ص ١٠٦ .

(٥) يراجع: الإحكام ، لابن حزم، دار الآفاق بيروت ٢/٤ ، المحلي لابن حزم، مكتبة دار التراث ٢٥٩/٩ .

وأتباعه^(١).

القول الثاني: أقل الجمع اثنان حقيقة ، وهو مروى عن عمر بن الخطاب وزيد بن ثابت - رضي الله عنهما - وحكي عن الإمام مالك^(٢) .

وإليه ذهب أبو الحسن الأشعري ، والقاضي أبو بكر الباقلاني ، وابن عبد البر ، وأبو الوليد الباجي ، وأبو عبد الله القرطبي ، وغيرهم من المالكية^(٣) ، واختاره الغزالي في المستصفي^(٤) .

وحكاه ابن حزم عن جمهور أهل الظاهر^(٥) ، وإمام الحرمين عن جمع من المعتزلة^(٦) ، وحكي عن سيبويه والخليل بن أحمد^(٧) ، وغيرهما من النحاة^(٨) .

(١) يراجع: التبصرة للشيرازي ص ٧٢ ، المنحول للغزالي، دار الفكر ص ١٤٩ ، ١٤٨. المحصول للرازي ٣١٩/١ ، التحصيل ، لسراج الدين الأرموي ١/ ٣٥٦ ، مناهج العقول ٤١٧/٢ ، تيسير التحرير ٢٠٦/١ ، ٢٠٧ ، الإبهاج ، مكتبة الكليات الأزهرية ١٣٠/٢ ، ١٢٩ .

(٢) يراجع: إحكام الفصول ص ١٥٤ ، الإشارات ص ٦٠ ، العقد المنظوم ٧٤/٢ ، شرح الكوكب المنير ١٤٧/٣ .

(٣) يراجع: التقريب والإرشاد، للباقلاني، مؤسسة الرسالة ٣/٣٢٣ ، التمهيد لابن عبد البر ٧/١٨٥ ، تفسير القرطبي ، دار الحديث ٥/١٢ ، ٦٨/٤٦٨ ، رسالة ابن أبي زيد القيرواني، دار الفكر ١/١٠٤ ، الإشارات للباجي ص ٦٠ .

(٤) يراجع: المستصفي ٩١/٢ ، ٩٥ .

(٥) يراجع: الإحكام لابن حزم ٢/٤ .

(٦) يراجع: البرهان لإمام الحرمين ١/٢٣٩ .

(٧) فقد حكى عن سيبويه ، أنه قال: سألت الخليل عن قوله: ما أحسن وجوههما ؟ ، فقال: الاثنان جماعة. يراجع: الكتاب لسيبويه ، دار الكاتب العربي ٣/٦٢٢ ، تفسير القرطبي ٥/٦٧ ، ٦٨ .

(٨) يراجع: البرهان لإمام الحرمين ١/٢٣٩ ، التحقيقات في شرح الورقات لابن قاون ، دار النفائس ص ٢٣٧ .

القول الثالث: أقل الجمع واحد ، حكاه بعض أهل الأصول^(١)، وأخذه من كلام إمام الحرمين ؛ حيث قال في البرهان: " والذي أراه أن الرد إلي رجل واحد ليس بدعاً أيضاً، ولكنه أبعد من الرد إلي اثنين بكثير^(٢) " .

القول الرابع : الوقف ، وقد حكاه شمس الدين الأصفهاني^(٣) في شرح المحصول عن الآمدي^(٤).

قال ابن السبكي^(٥) تعليقا على هذا القول: " وهذا لم أره مصرحاً بحكايته في كتاب يعتمد عليه ، وإنما أشعر به كلام الآمدي ، فإنه قال في آخر المسألة : " وإذا عُرِفَ ضعفُ المأخذِ من الجانبين ، فعلى الناظر بالاجتهاد في الترجيح ، وإلا فالوقف لازم^(٦) " ، ورأيت بعض المتأخرين بعده حكاه قولاً ثالثاً ومجرد هذا لا يكفي في حكايته مذهباً^(٧) .

(١) يراجع: التحقيقات في شرح الورقات لابن قاوان، ص ٢٣٨، الإحكام للآمدي ٤٣٥/٢.

(٢) يراجع: البرهان لإمام الحرمين ٢٤١/١.

(٣) هو: أبو عبد الله ، محمد بن محمود بن محمد بن عباد العجلي، شمس الدين الأصفهاني، الأصولي المتكلم ، له شرح علي المحصول ، وغيره ، مات سنة ٦٨٨ هـ. يراجع: شذرات الذهب ٤٠٦/٥ ، الفتح المبين للمراغي ٩٠/٢ ، حسن المحاضرة للسيوطي ٥٤٢/١ .

(٤) يراجع: شرح المحصول للأصفهاني ٥٢/١ .

(٥) هو: عبد الوهاب بن علي بن عيد الكافي بن علي بن تمام ، تاج الدين ، الفقيه الشافعي ، ولد سنة ٧٢٧ هـ ، وانتهت إليه رئاسة القضاء والمناصب بالشام ، من مؤلفاته : شرح مختصر ابن الحاجب ، وغيره ، توفي سنة ٧٧١ هـ. يراجع: شذرات الذهب لابن العماد ٢٢١/٦ ، الفتح المبين للمراغي ١٨٤/٢ ، الأعلام للزركلي ٣٣٥/٤ .

(٦) يراجع: الإحكام للآمدي ٤٣٩/٢ .

(٧) يراجع: الإبهاج لابن السبكي ١٣٠/٢ .

قال الزركشي^(١): " ولا يخفأك أن هذا الموطن ليس من مواطن الوقف ، فإن موطنه إذا توازنت الأدلة ، موازنة يصعب الترجيح بينهما .

وأما مثل هذه المسألة فلم يأت من خالف الجمهور بشيء يصدق عليه اسم الدليل ، فضلاً عن أن يكون صالحاً لموازنة ما يخالفه^(٢).

(١) هو: أبو عبد الله ، محمد بن بهادر بن عبد الله ، بدر الدين، الزركشي، الشافعي، الفقيه الأصولي المحدث، له مؤلفات كثيرة منها: شرح جمع الجوامع، والبحر المحيط ، والإتقان في علوم القرآن، مات سنة ٧٩٤ هـ . يراجع : شذرات الذهب ٣٣٥/٦ ، الفتح المبين ٢/٢٠٩

(٢) يراجع: البحر المحيط للزركشي، دار الكتب ٥٢/٤.

المبحث الثالث

في الأدلة

أولاً: أدلة القائلين بأن أقل الجمع ثلاثة:

استدل القائلون : بأن أقل الجمع ثلاثة ، بأدلة منها:

أولاً: قوله ﷺ: " الراكب شيطان ، والاثنان شيطانان ، والثلاثة ركب (١) " .

وجه الاستدلال: أن النبي ﷺ قد فصل بين التثنية والجمع وأطلق الثلاثة علي الجمع حقيقة مما يدل علي أنها حقيقة فيها (٢) .

ثانياً: ما روي عن ابن عباس ؓ أنه قال لعثمان ؓ حين رد الأم من الثلث إلي السدس بأخوين: " إن الأخوين لا يردان الأم عن الثلث، قال الله تعالى: ﴿ فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ السُّدُسُ ﴾ (٣) .

فالأخوان بلسان قومك ليسا بإخوة ، فقال عثمان ؓ: لا أستطيع أن أرد ما كان قبلي، ومضى في الأمصار وتوارث به الناس (٤) .

(١) أخرجه الإمام مالك في كتاب : الاستئذان، باب: ما جاء في الوحدة في السفر للرجال والنساء ، ص ٥٧٢، رقم: ١٧٨٤، وأبو داود في كتاب: الجهاد ، باب: في الرجل يسافر وحده ٣/٣٦، رقم: ٢٦٠٧، والترمذي في كتاب: الجهاد، باب: ما جاء في كراهية أن يسافر الرجل وحده ص ٤٨٢، رقم: ١٦٧٤ .

(٢) يراجع: ميزان الأصول ص ٢٩٥ ، جامع الأسرار للكاكي، ٣١٢/١، أصول السرخسي ١٥٢/١ .

(٣) سورة النساء: من الآية [١١] .

(٤) أخرجه البيهقي في سننه الكبرى في كتاب: الفرائض، باب: فرض الأم ٦/٢٢٧، والحاكم في المستدرک، كتاب: الفرائض، باب: كتاب الفرائض ٤/٣٧٢، وقال : هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه .

وجه الاستدلال: أن قول ابن عباس - : "الأخوان بلسان قومك ليسا بإخوة" وإقرار سيدنا عثمان ؓ وهما من أهل اللغة ومن فصحاء العرب - يدل على أن ذلك هو مقتضى اللغة .

وقول النبي ﷺ وابن عباس ؓ هو صنيع أهل اللغة فرّقوا بين الواحد والاثنين والجمع ، فقالوا: رجل، ورجلان، ورجال، وأوقعوا اسم رجال على ما زاد أيضاً على الثلاثة وإن كثر، فلو كان اسم الاثنين جمعاً كالثلاثة ، لقالوا في الاثنين: رجال ، كما قالوا: رجال ، في الثلاثة وما زاد عليها من الأعداد .

وكذلك فرّق أهل اللغة بين ضمير التثنية والجمع ، فقالوا في الاثنين : فعلا ، وفي الجمع : فعلوا ^(١).

ثالثاً: أن صيغة الجمع تنعت بالثلاثة فما فوقها، يقال: جاعني رجال ثلاثة، وثلاثة رجال، ولا تنعت بالاثنين، فلا يقال: جاعني رجال اثنان، واثنان رجلان.

فلو صح إطلاق الرجال على الرجلين، لصح نعتهما بما يُنعتُ

وأخرجه الطبري في جامع البيان، دار الفكر بيروت ٢٧٨/٤، من طريق شعبة عن ابن عباس. قال ابن كثير: وفي صحة هذا الأثر نظر، فإن شعبة هذا تكلم فيه مالك بن أنس ، ولو كان هذا صحيحاً عن ابن عباس لذهب إليه أصحابه الأخصاء به، والمنقول عنهم خلافه. تفسير ابن كثير، مطبعة الأنوار المحمدية ٤٥٩/١

(١) يراجع: الواضح لابن عقيل ٤٢٨/٣، العدة لأبي يعلى ٦٥٢/٢، التبصرة لأبي إسحاق الشيرازي ص ٧٣، المحصول للرازي ٣١٩/١، الإحكام للآمدي ٤٣٨/٢، التمهيد لأبي الخطاب ٦٠/٢، المعتمد لأبي الحسين البصري ٢٣١/١، ميزان الأصول للسمرقندي ص ٢٩٦، أصول زهير ٢٠٢/٢ أصول السرخسي ١٥١/١.

به الرجال، ولا يصح أن يقال: جاعني رجلان ثلاثة ، كما يقال: جاعني رجال ثلاثة ، ولصح أن يقال: رأيت اثنين رجالاً ، كما يقال: رأيت ثلاثة رجال^(١).

ثانياً: أدلة القائلين بأن أقل الجمع اثنان:

استدل القائلون بأن أقل الجمع اثنان بأدلة منها:

الدليل الأول: إجماع أهل اللغة على جواز إطلاق اسم الجمع على اثنين في قولهم : فعلتم وفعلنا وتفعلون ، وقد ورد به القرآن الكريم ، ومن ذلك :

أولاً : قوله سبحانه تعالى في شأن السيدة عائشة وحفصة-- رضي الله عنهما- : ﴿ إِن تَتُوبَا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا ﴾^(٢) .

وجه الاستدلال: أن الله سبحانه وتعالى أطلق صيغة الجمع وهي قلوب وأراد الاثنين أي (القلبين) والأصل في الإطلاق الحقيقة ، فيكون لفظ الجمع حقيقة في الاثنين ، فإذا استعمل في غيرها كان مجازاً^(٣).

أجيب: بأن أكثر الأعضاء المنتفع بها في البدن زوج فما يكون فرداً ؛ لعظم المنفعة فيه يجعل بمنزلة ما هو زوج ، فتستقيم العبارة

(١) يراجع: المحصول للرازي ٣١٩/١ ، التمهيد لأبي الخطاب ٦٠/٢ ، الإحكام للآمدي ٤٣٨/٢ ، أصول زهير ٢٠٣/٢ .

(٢) سورة التحريم: من الآية [٤] .

(٣) يراجع: المعالم في علم أصول الفقه للرازي ص ٩١ ، مناهج العقول ٤١٨/٢ .

عن تثنيته بالجمع ، ويبين أن أدنى الجمع الصحيح ثلاثة ، صورة أو معنى^(١).

وأيضاً: أن اسم القلب قد يطلق علي الميل الحاصل في القلب ، فيقال للمنافق : " أنه ذو قلبين " ، ويقال للبعيد عن النفاق: " له قلب واحد ولسان واحد " ، وإذا ثبت هذا وجب أن يحمل لفظ القلب علي الإرادة الحاصلة في القلب^(٢).

علي أن هذا الدليل خارج عن محل النزاع ؛ لأن القاعدة النحوية أنك إذا أضفت الشئينين ، إلي ما يتضمنهما ، يجوز فيه الأفراد والتثنية والجمع ، من غير خلاف ، حذراً من استئثار جمع التثنيتين ، نحو قطعت رؤوس الكبشين^(٣).

ثانياً: قوله تعالى في شأن داود وسليمان (عليهما السلام) : ﴿ وَدَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ إِذْ يَحْكُمَانِ فِي الْحَرْثِ إِذْ نَفَشَتْ فِيهِ غَنَمُ الْقَوْمِ وَكُنَّا لِحَكْمِهِمْ شَاهِدِينَ ﴾^(٤).

وجه الاستدلال: أن ضمير الجمع وهو (هم) في قوله: ﴿ لِحَكْمِهِمْ ﴾ ، قد استعمل في داود وسليمان فقط ، والأصل في الاستعمال الحقيقة ، فكان ضمير الجمع حقيقة في الاثنين^(٥).

(١) يراجع: أصول السرخسي ١/١٥٢.

(٢) يراجع: للمعالم للرازي ص ٩١ ، نهاية السؤل ٢/٤٢٢.

(٣) يراجع: نهاية السؤل ٢/٤٢٢ ، التقرير والتحبير ١/٢٤٧ ، الإحكام للآمدي

٢/٤٣٧ ، مناهج العقول ٢/٤١٨.

(٤) سورة الأنبياء: من الآية [٧٨] .

(٥) يراجع: أصول زهير ٢/٢٠٣.

أجيب : بأنه أراد بحكمهم الحاكمان (داود وسليمان) والمحكوم عليه (وهم الخصوم) وهؤلاء جماعة ، فلذلك قال: ﴿لِحُكْمِهِمْ﴾ ^(١) .

ثالثاً : قوله تعالى - في شأن آدم وحواء - : ﴿اهْبِطُوا مِصْرًا﴾ ^(٢) . قالوا : وخطباً بما يخاطب به الجمع ؛ لأن الاثنين أقل

الجمع .

أجيب : بأنه خطاب لهما ولذريتهما؛ لأتهما لما كانا أصل هذا النوع الإنساني جعلاً بمنزلته، ويدل على ذلك قوله: ﴿بَغَضُكُمْ لِبَعْضِ عَدُوٍّ﴾ ^(٣) فإن هذه الجملة الواقعة حالاً مبيناً للهيئة الثابتة للمأمورين بالهبوط تفيد ذلك ^(٤) .

رابعاً: قوله تعالى: ﴿فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلَأُمَّهُ السُّدُسُ﴾ ^(٥) فساطلق الأخوة والمراد أخوان فما فوقهما إجماعاً.

أجيب: بأن ظاهر الآية كان يقتضي أن لا يحجبها عن الثلث إلى السدس إلا ثلاثة إخوة ، إلا أنه عدل بالآية عن ظاهرها؛ لقيام الدليل ، وهو الإجماع ^(٦) .

(١) يراجع: الواضح لابن عقيل ٤٣٠/٣، العدة لأبي يعلى ٦٥٥/٢، التمهيد لأبي الخطاب ٦٢/٢، التبصرة ص ٧٤، أصول السرخسي ١٥٢/١، المحصول للرازي ٣٢٠/١، الإحكام للأمدى ٤٣٦/٢، شرح الكوكب المنير ١٤٩/٣، أصول زهير ٢٠٣/٢.

(٢) سورة البقرة من الآية [٦١].

(٣) سورة البقرة من الآية [٣٦].

(٤) يراجع: فتح القدير، للشوكاني ١٢١/١.

(٥) سورة النساء: من الآية [١١].

(٦) يراجع: العدة لأبي يعلى ٦٥٦/٢، الإحكام للأمدى ٤٣٦/٢ ، الواضح لابن عقيل ٤٣٠/٣.

خامساً: قوله تعالى: ﴿ هَذَانِ خَصْمَانِ اخْتَصَمُوا فِي رَبِّهِمْ ^(١) 》.

أجيب: بأن الخصم يقع علي الجماعة ، فيقال : رجل خصم ، وجماعة خصم ، كما قال تعالى: ﴿ وَهَلْ أَتَاكَ نَبَأُ الْخَصْمِ إِذْ تَسَوَّرُوا الْمِحْرَابَ * إِذْ دَخَلُوا عَلَى دَاوُدَ فَفَزِعَ مِنْهُمْ ^(٢) 》， وكتاتوا جماعة من الملائكة .

ولهذا قال الله تعالى: ﴿ بَغَى بَغْضُنَا عَلَى بَغْضِ ^(٣) 》， ولم يقل بغى أحدنا علي الآخر ^(٤).

سادساً: قوله تعالى مخاطباً موسى وهارون - عليهما السلام - : ﴿ فَأَذْهَبْنَا بِآيَاتِنَا إِنَّا مَعَكُمْ مُسْتَمِعُونَ ^(٥) 》， ولم يقل معكما، فأجراهما مجرى الجمع .

أجيب : بأن المراد به موسى وهارون ومن آمن معهما من قومهما، ويحتمل أنه أراد موسى وهارون وفرعون، وهم جماعة بالاتفاق ^(٦).

الدليل الثاني: من السنة ، وفيها أحاديث كثيرة ، منها:

(١) سورة الحج من الآية [١٩].

(٢) سورة ص من الآيتين [٢١، ٢٢].

(٣) سورة ص من الآية [٢٢].

(٤) يراجع: التمهيد لأبي الخطاب ٢/٦٢، الإحكام لابن حزم ٤/٥.

(٥) سورة الشعراء: من الآية [١٥].

(٦) يراجع: العدة لأبي يعلى ٢/٦٥٣، الواضح لابن عقيل ٣/٤٣٠، المحصول

للرازي ١/٣٢٠، الإحكام للآمدي ٢/٤٣٦، التمهيد لأبي الخطاب ٢/٦١، الإحكام

لابن حزم ٤/٧، شرح الكوكب المنير ٣/١٤٨.

أولاً : ما روي عن عبد الله بن عبيد الله بن أبي مليكة^(١) أن بني صهيب مولى ابن جدعان^(٢)، ادعوا بيتين وحجرة، أن رسول الله ﷺ أعطى ذلك صهيباً^(٣)، فقال مروان^(٤) : من يشهد لكما على ذلك ؟ ، قالوا : ابن عمر ، فدعاه فشهد لأعطي رسول الله ﷺ صهيباً بيتين وحجرة، ففضى مروان بشهادته لهم^(٥) .

(١) هو: عبد الله بن عبيد الله بن عبد الله بن أبي مليكة - بالتصغير - واسم أبي مليكة زهير بن عبد الله بن جدعان، القرشي، التيمي المكي، فقيه تابعي ثقة، سمع ابن عباس وابن عمر وعائشة، وأرسل عن عمر وعثمان. يراجع: تذكرة الحفاظ ١٠١/١، تقريب التهذيب، دار المعرفة، ٣١٢/١، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، دار الكتب العلمية ٩٩/٥، معرفة الثقات، للعجلي، مكتبة الدار ٦٢/٢.

(٢) هو: عبد الله بن جدعان بن عمرو بن كعب بن سعد بن تيم بن مرة، كان من رؤساء قريش في الجاهلية، يقرى الضيف، ويصل الرحم ويفك العان ويحسن الجوار، وداره مشهورة وهي التي عقد فيها حلف الفضول، مات قبل الإسلام. راجع: تهذيب الأسماء ١٨١/٣، لسيرة النبوية لابن هشام، دار التقوى للتراث ٨٧/١.

(٣) هو: صهيب بن سنان بن مالك، أبو يحيى، أسرته الروم وهو صغير، فأقام عندهم حيناً ثم اشترته بنو كلب فحملوه إلى مكة، فابتاعه عبد الله بن جدعان فأعتقه، وأسلم قديماً، وشهد بداراً والمشاهد كلها مع رسول الله ﷺ وكانت وفاته بالمدينة ٣٨هـ. يراجع: الإصابة ٤٤٩/٣، الطبقات الكبرى ٢٢٦/٣.

(٤) هو: أبو عبد الملك مروان بن الحكم بن أبي العاص بن أمية، الأموي، ولي الخلافة في آخر سنة أربع وستين ومات سنة ٦٥هـ، وكانت خلافته تسعة أشهر وأيام. يراجع: لسان الميزان ٣٨٢/٧، تقريب التهذيب ٥٢٥/١، الطبقات لابن سعد ٣٥/٥.

(٥) أخرجه البخاري في كتاب: الهبة وفضلها، باب: لا يحل لأحد أن يرجع في هبته وصدقته، برقم: ٢٤٣١.

وجه الاستدلال : أن قول مروان بن الحكم : " من يشهد لكما " كذا فيه بالثنائية ، وبقية القصة بصيغة الجمع ، فيه دليل على أن أقل الجمع اثنان .

أجيب: بأنه يحمل على أن المتولي للدعوى بذلك منهم كانا اثنين ورضي الباقيون بذلك، فنسب إليهم تارة بصيغة الجمع وتارة بصيغة الثنائية^(١).

ثانياً: ما روي عن عكرمة^(٢) قال: ألا أخبركم بأشياء قصار، حدثنا بها أبو هريرة رضي الله عنه ، نهى رسول الله ﷺ عن الشرب من فم القربة أو السقاء، وأن يمنع جاره أن يغرز خشبة في داره^(٣) .

وجه الاستدلال: أن قول عكرمة: " ألا أخبركم بأشياء " ، ولم يذكر إلا شيئين، يدل على أن أقل الجمع عنده اثنان^(٤).

أجيب: بأنه أخبر بأكثر فاختصره بعض الرواة ، واختصاره يجوز أن يكون عمداً ويجوز أن يكون نسياناً^(٥).

(١) فتح الباري، لابن حجر دار المعرفة ٢٣٧/٥

(٢) هو: عكرمة، مولى ابن عباس، أبو عبد الله ، وثقه جماعة واحتجوا به، وقال الذهبي: " تكلم فيه لرأيه لا لحفظه " ، مات سنة ١٠٥ هـ .راجع: ميزان الاعتدال ١١٦/٥ ، السير للذهبي ٢٢/٥ ، تهذيب الأسماء ٣١٢/١ .

(٣) أخرجه البخاري في كتاب: الأشربة، باب: الشرب من فم السقاء ١٣٨/٣ ، رقم: ٥١٩٦ ، والبيهقي في سننه الكبرى كتاب: التصديق، باب: اختناث الأسقية وما يكره من ذلك .

(٤) فتح الباري الأشربة، باب: الشرب من فم السقاء ٩١/١٠ .

(٥) فتح الباري الموضع السابق .

وقد أخرج الإمام أحمد الحديث المذكور من رواية حماد بن زيد ^(١) عن أيوب ^(٢) فذكر بهذا الإسناد الشيئين المذكورين، وزاد النهي عن الشرب قائماً ^(٣).

وفي مسند الحميدي ^(٤) أيضاً ما يدل على أنه ذكر ثلاثة أشياء ، فإنه ذكر النهي عن الشرب من في السقاء أو القربة ... وقال: هذا آخرها ^(٥).

ثالثاً: ما روي عن علي بن أبي طالب عليه السلام قال: إن رسول الله ﷺ طرده وفاطمة - عليها السلام - بنت رسول الله ﷺ فقال لهم: ألا تصلون ؟ فقال علي: فقلت يا رسول الله إنما أنفسنا بيد الله، فإذا شاء أن يبعثنا بعثنا.. ^(٦).

(١) هو: حماد بن زيد بن درهم، الأزدي، أبو إسماعيل البصري، مولى آل جرير بن حازم، الحافظ الثقة الثبت، مات سنة ١٧٩ هـ. يراجع: الجرح والتعديل ١٣٧/٣، تهذيب التهذيب ٩/٣، تقريب التهذيب ١٧٨/١.

(٢) هو: التابعي أيوب بن أبي تميمة كيسان، الإمام أبو بكر، البصري، السخيتاني، الحافظ الثبت الثقة، مات سنة ١٣١ هـ. يراجع: تذكرة الحفاظ ١٣١/١، ١٣٠، الجرح والتعديل ٢٥٥/٢، سير أعلام النبلاء ١٥/٦.

(٣) أخرجه الإمام أحمد عن حماد، عن أيوب، عن عكرمة، عن أبي هريرة، بلفظ: "أن رسول الله ﷺ نهى أن يشرب الرجل قائماً، وعن الشرب من في السقاء، وأن يمنع الرجل جاره أن يضع خشبة في حائطه".

(٤) هو: الحافظ الثبت، الإمام القدوة، أبو عبد الله محمد بن أبي نصر بن فتوح بن حميد، الأزدي، الحميدي، الأندلسي، الظاهري، مات سنة ٤٨٨ هـ. يراجع: تذكرة الحفاظ ١٢١٨/٤، سير أعلام النبلاء ١٢٠/١٩.

(٥) يراجع: مسند الحميدي ٤٦٢/٢.

(٦) أخرجه البخاري في كتاب: الاعتصام بالكتاب والسنة، باب: قوله تعالى: ﴿وكان الإنسان أكثر شيء جدلاً﴾ الكهف: [٥٤]. وقوله تعالى: ﴿ولا تجادلوا أهل الكتاب إلا بالتي هي أحسن﴾ [العنكبوت: ٤٦] ٥٣١/٣، ٥٣٢، رقم: ٦٨٠١. وفي كتاب: التوحيد، باب: في المشيئة والإرادة: ﴿وما تشاؤون إلا أن يشاء الله﴾ [الإنسان: ٣٠]، رقم: ٦٩١١، والنسائي في كتاب: قيام الليل وتطوع النهار، باب: ثواب من استيقظ وأيقظ امرأته فصلياً.

وجه الاستدلال: أن قوله ﷺ: "ألا تصلون"، جمع وقد أطلق وأريد به اثنان عليهما وفاطمة، وهذا يدل علي أن أقل الجمع اثنان .
أجيب: بأن هذا محمول على ضم من يتبعهما إليهما، أو للتعظيم^(١).

رابعاً: ما روي عن عمرو بن شعيب^(٢) عن أبيه عن جده ، قال: قال رسول الله ﷺ: " الاثنان فما فوقهما جماعة " (٣) .

وجه الاستدلال: أن النبي ﷺ أطلق الجماعة علي الاثنين ، والأصل في الإطلاق الحقيقة ، فكانت الجماعة حقيقة في الاثنين ، فإذا استعملت في غيرهما كانت مجازاً^(٤).

(١) يراجع: فتح الباري ٣/١٥٠.

(٢) هو: أبو إبراهيم عمرو بن شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص السهمي، القرشي، قال يحيى القطان : إذا روى عنه الثقات، فهو ثقة محتج به. وقال أحمد: له مناكير، وقال الذهبي: صدوق في نفسه، لا يظهر تضعيفه بحال، وحديثه قوي ، لكن لم يخرج له في الصحيحين فأجاداً، مات سنة ١١٨ هـ. يراجع: الجرح والتعديل للرازي ٦/٢٣٨، معرفة الثقات ٢/.

(٣) هذا الحديث أخرجه ابن ماجه في سننه في كتاب: إقامة الصلاة والسنة فيها، باب: الاثنان جماعة ، برقم: ٩٧٢، والحاكم في كتاب: الفرائض، باب: الاثنان فما فوقهما جماعة ٤/٣٣٤، والإمام أحمد في مسنده ٥/٢٥٤، والطحاوي في معاني الآثار، كتاب: الصلاة، باب: الرجل يصلي بالرجلين أين يقيمهما؟، ١/٣٠٨ وأخرجه الدار قطني في كتاب: الصلاة، باب: الاثنان جماعة ١/٢٨٠، ٢٨١، عن أبي موسى الأشعري مرفوعاً، وفي إسناده الربيع بن بدر، قال ابن حجر: ضعيف، وأبوه مجهول، ومن طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، وفي إسناده عثمان بن عبد الرحمن بن عمر بن سعد بن أبي وقاص، متروك الحديث، التلخيص ٣/٨٢، ٨١ .

وقد بوب له البخاري في صحيحه في كتاب: الصلاة ١/١٦٠، رقم: ٦١٨، بقوله: "باب: اثنان فما فوقهما جماعة"، وساق حديث مالك بن الحويرث ﷺ عن النبي ﷺ قال: "إذا حضرت الصلاة، فأذنا وأقيما، ثم ليؤمكما أكبركما".

(٤) يراجع: أصول الفقه للشيخ زهير ٢/٢٠٤.

أجيب : بأن هذا الحديث لا حجة لهم فيه، لأنه حديث لم يصح من جهة النقل ، وعلى فرض صحته، فهو محمول على الموارد والوصايا ، حتى كان للبنتين الثلثان كالثلاثة .

أو أن المراد به أن حكمهما حكم الجماعة في انعقاد صلاة الجماعة بهما، وإدراك فضيلة الجماعة، ويجب الحمل عليه؛ لأن الغالب من النبي ﷺ أنه يعرفنا الأحكام الشرعية، لا الأمور اللغوية؛ لكونها معلومة للمخاطب^(١).

قال الشوكاني : وأما استدلالهم بما روى عنه ﷺ أنه قال : " الاثنان فما فوقهما جماعة " ، فهو استدلال خارج عن محل النزاع ؛ لأنه لم يقل الاثنان فما فوقهما جمع ، بل قال جماعة ، يعني أنهما تتعقد بهما صلاة الجماعة^(٢) .

الدليل الثالث: من اللغة بوجوه منها:

أولاً: أن أقل الجمع اثنان؛ لأن التثنية جمع شئ إلى مثله، فالمعنى يقتضي أنها جمع^(٣).

(١) يراجع: ميزان الأصول ص ٢٩٦، جامع الأسرار ١/٢١١، العدد ٢/٦٥٨، الإحكام لابن حزم ٤/٢، المحصول للرازي ١/٣٢٠، التمهيد ٢/٦٤، الإحكام للأمدى ٢/٤٣٧ .

(٢) إرشاد الفحول ص ١٢٤. ويراجع: التبصرة ص ٧٥، الواضح لابن عقيل ٣/٤٣١

(٣) يراجع: التقریب والإرشاد ٣/٣٢٧، الواضح لابن عقيل ٣/٤٣١، المعتمد لأبي الحسين ١/٢٣٢، التبصرة للشيرازي ص ٧٥، الإحكام لابن حزم ٤/٢، أصول السرخسي ١/١٥١، التمهيد لأبي الخطاب ٢/٦٤، المحصول للرازي ١/٢٣٢، الإحكام للأمدى ٢/٤٣٦ .

وجوابه من وجوه :

الأول: أن الضم قد يوجد في الأعداد المختلفة والأجسام المتقاربة، ولم يكن ذلك موجباً لكون جميع ما ضم في حكم الشيء الواحد^(١).

الثاني: أن قولنا في الرجال، إنه جمع، لا يراد به أنه من جمع الشيء إلى الشيء، فيلزم أن يقال ذلك في الاثنين، وإنما يراد بذلك أنه موضوع لجمع الثلاثة فصاعداً، ولا يلزم دخول الاثنين فيه.

الثالث: أن ضم الشيء إلى الشيء يسمى إضافة، فإذا أضيف شيء آخر، يسمى ذلك جمعاً^(٢).

ثانياً: أن خبر الاثنين عن أنفسهما كخبر الكثير عن أنفسهم ولا فرق، فيقول الاثنان: فعلنا وصنعنا، كما يقول الجماعة سواء بسواء.

أجيب: بأن الخبر عن الاثنين بخلاف الخبر عن الجماعة، فنقول عن الاثنين: فعلاً، وعن الجماعة: فعلوا؛ ولأنه لا يمتنع أن يكون لفظهما في الإخبار عن نفسيهما واحداً، ويختلف لفظهما في الجمع، كالمذكر والمؤنث يخبران عن نفسيهما سواء، تقول المرأتان: فعلنا كالرجلين سواء، ثم جمع المذكر يخالف جمع المؤنث كذلك

(١) يراجع: العدة لأبي يعلى ٦٥٨/٢، الإحكام للآمدي ٤٣٧/٢.

(٢) يراجع: التمهيد ٦٤/٢، ميزان الأصول ص ٢٩٦، ٢٩٧.

ها هنا (١).

ثالثاً : قالوا وقد صح قول الشاعر:

ومهمهين قذفين مرتين ظهراهما مثل ظهور

الترسين (٢)

وأنشد الأخفش:

لما أتتنا المرأتان بالخبر فقلن: إن الأمر فينا

قد شهر

أجيب: بأن هذا لا حجة لهم فيه، لأن في لغة العرب أن كل

اثنين من اثنين ، فإنه يخبر عنهما بلفظ الجمع ، فهذا باب مضبوط لا

يتعدى (٣).

(١) يراجع: الإحكام لابن حزم ٤/٤، التمهيد لأبي الخطاب ٦٥/٢.

(٢) هذا البيت استشهد به سيبويه في الكتاب مرتين: الأولى : ٤٨/٢، ونسبه إلى خطام المجاشعي، وهو شاعر إسلامي. والثانية : في ٦٢٢/٣ ، ونسبه إلى هميان بن قحافة، أحد بني عوافة بن سعد بن زيد بن مناة بن تميم، ويقال: أحد بني عامر بن عبيد بن الحارث ، وكان هميان شاعراً في الدولة الأموية، ذكر ترجمته بشر الأمدي في المؤلف والمختلف، ط: دار إحياء الكتب العربية ص ٣٠٤.

واستشهد به البغدادي في خزانة الأدب مرتين أيضاً: الأولى: في ٣١٤/٢، الشاهد رقم: ١٣٥. والثانية: ٥٤٤/٧، الشاهد رقم: ٥٧٣. واستشهد به ابن يعيش في شرح المفصل، مكتبة المتنبى ، القاهرة ٤/١٥٦، ١٥٥، والسيوطي في همع الهوامع، ١٣٥/١.

ومهمهين: مفردا مهمة، والمهمة: المفارة المقفرة. والقذف بالفتح: البعید. والمرت: الأرض التي لا نبت فيها. والظهر: ما ارتفع من الأرض. والترس بالضم: ما يقي به الضرب من السلاح.

والبيت: وصف لفلاتين بعيدتين لا نبت فيهما، ولا شخص يستدل، وشبههما بالترسين في الاستواء والإملاس .

(٣) يراجع: المحلى لابن حزم، مكتبة دار التراث ٢٩٥/٩.

ثالثاً: أدلة القول الثالث:

استدل أصحاب هذا القول علي صحة إطلاق الجمع وإرادة الواحد ، بأدلة منها:

الدليل الأول: قوله تعالى: ﴿فَنَظَرَةٌ بِمَ يَرْجِعُ الْمُرْسَلُونَ^(١)﴾.

قالوا: والمراد بالمرسلين واحد ، وهو سليمان عليه السلام .

ويجاب : بأنه يحتمل إرادتها بالمرسلين الجيوش^(٢).

الدليل الثاني: قالوا : إذا تبرّجت المرأة لرجل أجنبي، صح من بعلمها أن يقول في توبيخها: أتتبرجين للرجال يا لكعاء ؟ ، وإن لم تتبرج إلا لرجل واحد .

ويجاب: بأن استعمال لفظ الجمع بدلاً عن لفظ الواحد؛ لتعلق غرض الزوج لجنس الرجال، لا أنه عني بلفظ الرجال رجلاً واحداً، أما إذا أراد رجلين أو ثلاثة فقد ترك اللفظ على حقيقته^(٣). ويحتمل أنه أراد الجمع ؛ لظنه أنها لم تتبرج لهذا الواحد إلا وقد تبرجت لغيره^(٤).

الدليل الثالث: أنه يصح أن يقال : " رأيت رجلاً ، في رجل يقوم مقام الكثير منهم " ، ومنه قول العرب للواحد افعلوا ، افعلوا^(٥).

(١) سورة النمل: من الآية [٣٥].

(٢) يراجع: شرح الكوكب المنير ١٥١/٣.

(٣) يراجع: البرهان ٢٤١/١، إرشاد الفحول ص ١٢٥.

(٤) يراجع: شرح الكوكب المنير ١٥١/٣.

(٥) يراجع: التقرير ٢٤٦/١، تيسير التحرير ٢٠٧/١، ٢٠٨.

ويجاب : بأن الظاهر أن كل ذلك مجاز ، وهو خارج عن محل النزاع ^(١).

الرأي الراجح :

بعد عرض أقوال العلماء وأدلتهم ، أرى أن الراجح هو أن أقل الجمع ثلاثة حقيقة ، وأن إطلاقه على الواحد وعلى الاثنين مجاز ، وهذا هو الذي عليه أهل اللغة والشرع ، وهو السابق إلى الفهم عند إطلاق الجمع ، والسبق أمانة الحقيقة .

(١) يراجع: إرشاد الفحول ، للشوكاني، مطبعة الحلبي ص ١٢٥.

المبحث الرابع

في ثمرة الخلاف

ذهب إمام الحرمين إلي أن الخلاف في أقل الجمع لا معنى له ولا تظهر له ثمرة، حيث قال في البرهان: "وقد ذكر بعض الأصوليين أن من آثار الخلاف في معنى أقل الجمع ، أن الرجل إذا قال: لفلان عليّ دراهم ، أو أوصى بدراهم ، فلفظ المقر والموصى محمول علي أقل الجمع .

فإن قيل : أقل الجمع اثنان قبل حمل اللفظ عليهما ، وإن قيل : أقل الجمع ثلاثة ، لم يقبل التفسير باثنين .

وما أرى الفقهاء يسمحون بهذا ، ولا أرى للنزاع في أقل الجمع معنى إلا ما ذكرته، فليعلم الناظر أن معظم الخلاف سببه توسط النظار النظر من غير استتمام له .

وقد ظهر في العقول تباين الرتب الثلاث - أي الحمل علي الواحد أو علي الاثنين أو علي الثلاثة - وقيل من يوفق لدرك سبب التباين ؛ فابتدروا إلي الاختلاف في أقل الجمع ، ولو هدوا للإحاطة بالغايات، لما كان لاختلافهم معنى^(١) .

قال أبو البركات^(٢) معلقاً علي كلام إمام الحرمين : " وأنا لا

(١) البرهان في أصول الفقه ٢/٢٤٣ ، ٢٤٢ .

(٢) هو: مجد الدين، عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن عبد الله بن الخضر بن محمد بن علي ، ابن تيمية الحراني ، إماماً عالماً بالفقه والأصول ، التفسير والحديث، توفي سنة ٦٥٣هـ . يراجع : طبقات المفسرين للدودي ١/٢٧٩ ، شذرات الذهب لابن العماد ٥/٢٥٧ ، الفتح المبين للمراغي ٢/٦٨ .

أرى معنى قوله، فإنه إن استبعده في الثلاث فهو مذهب الجمهور ،
ووجدنا الاثنين في مذهب أبي حنيفة وأصحابه .

قال ابن اللحام^(١) : " إذا تقرر هذا فمن فروع هذه القاعدة :
إذا نذر الصدقة بدراهم ، أو نذر عتق عبد ، أو صوم أيام ، أو أن
يتوضأ مرات ، أو أن يتمضمض بغرفات ، أو حلف بالطلاق ليتزوجن
زوجات ، أو علق طلاقاً علي إعطاء عبد دراهم أو ثياب ، فإنه يحمل
علي ثلاث : علي قول الأكثرين ، بناء علي القاعدة ، ويحمل علي
اثنين علي قول غيرهم^(٢) .

قلت : وعليه فالصحيح أن الخلاف في هذا المسألة خلاف
معنوي ، وله ثمرة في الفقه الإسلامي ، وسأبين ذلك - إن شاء الله
تعالى - فيما يلي :

(١) هو : علي بن محمد بن علي بن عباس بن شيبان ، العلاء البجلي الدمشقي ، الفقيه
الحنبلي ، انتهت إليه رئاسة الحنابلة ، له مؤلفات منها : القواعد ، والمختصر في
الأصول ، مات سنة ٨٠٣ هـ . يراجع : الضوء اللامع للسخاوي ٣٢٠/٥ ،
شذرات الذهب ٣١/٧ ، معجم المؤلفين ٢٠٦/٧ ، كشف الظنون ، لحاجي خليفة ،
دار العلوم الحديثة ، بيروت ١/١١١ .

(٢) القواعد لابن اللحام ص ٣٠٥ .

الفرع الأول

العدد الذي تنعقد به صلاة الجمعة

الجمعة صلاة مستقلة وليست ظهراً مقصوداً ، وإن كان وقتها وقته ، وتدارك به ، وقد اتفق العلماء على أن من شروط صحة الجمعة الجماعة، واختلفوا في العدد الذي تنعقد به صلاة الجمعة .

سبب الخلاف

قال ابن رشد^(١): وسبب اختلافهم في هذا ، اختلافهم في أقل ما ينطلق عليه اسم الجمع، هل هو ثلاثة، أو أربعة، أو اثنان؟، وهل الإمام داخل فيهم أم ليس بداخل فيهم ؟ .

وهل الجمع المشترط في هذه الصلاة هو أقل ما ينطلق عليه اسم الجمع في غالب الأحوال وذلك هو أكثر من الثلاثة والأربعة ؟ .

فمن ذهب إلى أن الشرط في ذلك هو أقل ما ينطلق عليه اسم الجمع ، وكان عنده أن أقل ما ينطلق عليه اسم الجمع اثنان، فإن كان ممن يعد الإمام في الجمع المشترط في ذلك، قال: تقوم الجمعة باثنين، الإمام وواحد ثان . وإن كان ممن لا يعد الإمام في الجمع، قال: تقوم باثنين سوى الإمام .

(١) هو: أبو الوليد محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن رشد القرطبي الأندلسي، الفقيه المالكي، ابن رشد الحفيد، من مؤلفاته: بداية المجتهد في الفقه، ومختصر المستصفي ، توفي سنة ٥٩٥هـ. يراجع: الديباج ص ٣٧٨ ، سير أعلام النبلاء ١٣/٧٠، العبر للذهبي ٢٨٧/٤.

ومن كان أيضاً عنده أن أقل الجمع ثلاثة، فإن كان لا يعد الإمام في جملتهم، قال بثلاثة سوى الإمام، وإن كان ممن يعد الإمام في جملتهم وافق قول من قال: أقل الجمع اثنان، ولم يعد الإمام في جملتهم^(١).

وقال السرخسي^(٢): " فظن بعض أصحابنا - رحمهم الله - أن على قول أبي يوسف أدنى الجمع اثنان على قياس مسألة الجمعة وليس كذلك؛ فإن عنده الجمع الصحيح ثلاثة، إلا أنه يجعل الإمام من جملة الجمع الذي تتأدى بهم الجمعة على قياس سائر الصلوات، فإن الإمام من جملة الجماعة؛ ولهذا يقدم الإمام إذا كان خلفه رجلان فصاعداً.

وقال أبو حنيفة ومحمد بن الحسن: الشرط في الجمعة الجماعة والإمام جميعاً فلا يكون الإمام محسوباً من عدد الجماعة فيشترط ثلاثة سواه، وفي سائر الصلوات الإمام ليس بشرط لأدائها فيمكن أن يجعل الإمام من جملة الجماعة، فإذا كان مع الإمام رجلان اصطفا خلفه^(٣)."

وأما أقوال العلماء في المسألة فأهمها:

القول الأول: تنعقد بثلاثة سوى الإمام، وهو أقل عدد تنعقد به، فلا

(١) يراجع: بداية المجتهد ونهاية المقتصد لابن رشد ص ١٥١.

(٢) هو: محمد بن أحمد بن سهل، أبو بكر السرخسي، من أئمة الحنفية، له مؤلفات تدل على نبوغه واجتهاده وكثرة علمه واطلاعه، منها: المبسوط في الفقه، والمحرر في الأصول، مات سنة ٤٨٣ هـ، وقيل: غير ذلك. يراجع: الفوائد البهية للكنوي ص ١٥٨، كشف الظنون لحاجي خليفة ١/١٠٩، الفتح المبين ١/٢٦٤.

(٣) يراجع: أصول السرخسي ١/١٥١.

تجب إذا لم يتم هذا القدر، وإلى هذا ذهب الليث بن سعد ،
وأبو حنيفة وزفر ومحمد بن الحسن، والإمام أحمد في
رواية .

واحتجوا بقوله تعالى : ﴿ إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا
إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ ^(١) ﴾

قالوا: وهذا يقتضي منادياً وذاكراً وهو المؤذن والإمام ، والاثنان
يسعون ؛ لأن قوله: " فاسعوا " لا يتناول إلا المثنى ، ثم ما
دون الثلاث ليس بجمع متفق عليه ، فإن أهل اللغة فصلوا
بين التثنية والجمع ، فالمثنى وإن كان فيه معنى الجمع من
وجه، فليس بجمع مطلق ، واشتراط الجماعة ثابت مطلقاً ^(٢).

القول الثاني: تتعقد باثنين سوى الإمام ، وإلى هذا ذهب الحسن
البصري ، وأبو يوسف ، والثوري ^(٣) ؛ لأن المثنى في حكم
الجماعة حتى يتقدم الإمام عليهما وفي الجماعة معنى
الاجتماع وذلك يتحقق بالمثنى ^(٤).

واحتجوا بما روي عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال، قال
رسول الله ﷺ: "إذا كانوا ثلاثة فليؤمهم أحدهم ، وأحقهم بالإمامة

(١) سورة الجمعة: من الآية [٩].

(٢) يراجع: المبسوط للسرخسي، دار المعرفة بيروت ٢/٢٤، حاشية ابن عابدين، دار
الفكر ٢/٣٠٢.

(٣) يراجع: الهداية للمرغيناني، مكتبة زهران ١/٩٢، أصول السرخسي ١/١٥١،
المحلى لابن حزم ٥/٤٦.

(٤) يراجع: المبسوط للسرخسي ٢/٢٢.

أَقْرُوهُمْ" (١) .

ويجاب: بأن هذا خبر صحيح إلا أنه لا حجة لهم فيه؛ لأن رسول الله ﷺ لم يقل: إنه لا تكون جماعة ولا جمعة بأقل من ثلاثة (٢).
القول الثالث: تنعقد بواحد مع الإمام ، وإلي هذا ذهب الطبري ،
والحسن بن صالح ، وإبراهيم النخعي ، وأهل الظاهر (٣).
 واحتجوا: بحديث مالك بن الحويرث (٤) أن رسول الله ﷺ قال
له: إذا سافرتما فأذنا وأقيما، وليؤمكما أكبركما (٥). قالوا: حيث جعل
رسول الله ﷺ للثنين حكم الجماعة في الصلاة (٦).

(١) أخرجه مسلم في كتاب: المساجد ومواضع الصلاة، باب: من أحق بالإمامة؟
١٥٢/٥، رقم: ٦٢٧، والبيهقي في سننه الكبرى في كتاب: الصلاة، باب: اجتماع
القوم في موضع هم فيه سواء ٢٩٥/١.

(٢) يراجع: المحلى لابن حزم ٤٨/٥.

(٣) يراجع: بداية المجتهد، دار الكتب العلمية، بيروت ص ١٥١، المحلى لابن
حزم ٤٥/٥.

(٤) هو: الصحابي ، مالك بن الحويرث بن حشيش بن عوف، الليثي، مات سنة
٧٤هـ. يراجع: الإصابة ٧١٩/٥، الاستيعاب ٣/ ١٣٤٩.

(٥) أخرجه البخاري في: الصلاة، باب: اثنان فما فوقهما جماعة ١٦٠/١، رقم: ٦١٨
بلفظ: "إذا حضرت الصلاة".

(٦) يراجع: المحلى لابن حزم ٤٨/٥.

الفرع الثاني

أقل عدد يكفي في صلاة الجنازة

الصلاة على الميت من خصائص هذه الأمة ، وهي فرض كفاية ، إذا قام به البعض سقط عن الباقيين وإذا تركوها أثموا جميعاً ، وإلى هذا ذهب جمهور العلماء^(١) ، وروي عن مالك أنها سنة ، وهو قول أصبغ من المالكية^(٢).

قال النووي: وقد نقلوا الإجماع على وجوب الصلاة على الميت إلا ما حكى عن بعض المالكية أنه جعلها سنة وهذا مبتروك عليه لا يلتفت إليه^(٣) ، والصحيح الأول ؛ لقوله ﷺ : " صلوا خلف من قال : لا إله إلا الله ، وعلى من قال لا إله إلا الله " ^(٤).

وقد اختلف العلماء في أقل ما يسقط به الفرض ، قال النووي: " قولان للشافعي ، وجهان للأصحاب^(٥) " .

(١) يراجع: المجموع للنووي ١٤٥/٥ ، بداية المجتهد ص ٢٢٣ ، تحفة الفقهاء ٢٣٩/١ ، حاشية ابن عابدين ٣٧٦/٢ ، الشرح الصغير للدردير ١٨٧/١ ، المحلى لابن حزم ١١٥/٥ .

(٢) يراجع: التاج والأكليل ، للمواق ، دار الكتب العلمية ، ٢٥٠/١ ، رحمة الأمة ص ٦٩ .
(٣) يراجع: المجموع للنووي ١٤٥/٥ .

(٤) إسناده ضعيف : أخرجه الدار قطني في سننه في كتاب: العيدين ، باب: صفة من تجوز الصلاة معه والصلاة عليه ، عن عطاء بن أبي رباح ، عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ : صلوا على من قال لا إله إلا الله ، وصلوا خلف من قال لا إله إلا الله ٥٦/٢ .

وأخرج عبد الرزاق في مصنفه عن قتادة ، قال: صل على من قال: لا إله إلا الله ٥٣٦/٣ ، رقم : ٦٦٢٣ ، المجموع للنووي شرح المذهب للشيرازي ١٤٥/٥ ، سبل السلام للصنعاني ٥٣٣/١ .

(٥) يراجع: روضة الطالبين للنووي ، دار الكتب العلمية ٤٤/٢ .

القول الأول : ثلاثة ؛ وهو نص الشافعي في الأم^(١) وإليه ذهب كثير من الشافعية ، وصححه شمس الأئمة السرخسي وغيره . قالوا : لأن " صلوا " في قوله ﷺ : " صلوا خلف من قال : لا إله إلا الله " ، خطاب جمع ، وأقل الجمع ثلاثة .

القول الثاني: يكفي أن يصلي عليه واحد ؛ وحكي عن نص الشافعي في الجامع الكبير قال إمام الحرمين: يسقط فرض الكفاية بواحد ؛ لأنه يصدق عليه أنه صلى على الميت ، وهو الأظهر عند الرافعي وغيره .

واحتجوا: بأنها صلاة ليس من شرطها الجماعة، فلم يكن من شرطها العدد كسائر الصلوات ، ويجوز فعلها في جميع الأوقات ؛ لأنها صلاة لها سبب، فجاز فعلها في كل وقت .

وأحد الوجهين يشترط اثنان ، والثاني: يشترط أربعة، قياساً على حمل الجنازة^(٢) .

(١) قلت: نص الشافعي في الأم ٢٧٦/١: " ولو صلى الإمام على الجنازة غير متوضئ، ومن خلفه متوضئون، أجزأت صلاتهم، وإن كان كلهم غير متوضئين أعادوا، وإن كان فيهم ثلاثة فصاعداً متوضئون أجزأت " .

(٢) يراجع: المجموع للنووي ١٤٥/٥، روضة الطالبين للنووي ٤٤/٢ .

الفرع الثالث

أقل عدد من الأصناف الثمانية بجزء دفع الزكاة إليه

الأصناف الذين تدفع لهم الزكاة ثمانية ، ذكرهم الله تعالى في قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ^(١) 》 .

فلا يجوز صرفها إلى غيرهم من بناء مساجد أو إصلاح طرق أو تكفين ميت ؛ لأن الله تعالى خصهم بها بقوله : ﴿ إِنَّمَا 》 وهي للحصر، تثبت المذكور وتنفي ما عداه ^(٢) .

ويستحب صرفها في الأصناف كلها ، لكل صنف ثمنها إن وجد ، حيث وجب الإخراج ، وأن لا ينقص من كل صنف عن أقل من ثلاثة أنفس ؛ لأنهم أقل الجمع ، إلا أن لا يجد فيعطى من وجد .

لكن هل يجوز أن تصرف جميع الصدقة إلى صنف واحد ، أم هم شركاء في الصدقة لا يجوز أن يخص منهم صنف دون صنف ؟ ، اختلف العلماء في ذلك على قولين :

الأول: ذهب الإمام الشافعي وابن حزم إلى وجوب استيعاب الأصناف كلها ، ولا يجوز دفعها إلى صنف واحد ، بل يجب أن تعم جميع الأصناف ، وأن يسوي بينهم في السهام ، ولا يفضل صنف على صنف ؛ لأن الله تعالى سوى بينهم .

(١) سورة التوبة: من الآية [٦٠].

(٢) يراجع: العدة شرح العمدة للمقدسي ص ١٤٢ ، منار السبيل ١/ ١٩٦ .

والمستحب أن يعم كل صنف إن أمكن ، وأقل ما يجزىء أن يصرف إلى ثلاثة من كل صنف، وإلا أعطي من وجد ، وإلي هذا ذهب الشافعي وابن حزم^(١).

قال الشافعي: وإن وجد من كل صنف منهم جماعة كثيرة وضافت زكاته أحببت أن يفرقها في عامتهم بالغة ما بلغت ، فإن لم يفعل فأقل ما يكفيه أن يعطى منهم ثلاثة ؛ لأن أقل جماع أهل سهم ثلاثة إنما ذكرهم الله عز وجل بجماع فقراء ومساكين ، وكذلك ذكر من معهم ، فإن قسمه على اثنين وهو يجد ثالثاً ضمن ثلث السهم ، وإن أعطاه واحداً ضمن ثلثي السهم ؛ لأنه لو ترك أهل صنف وهم موجودون ضمن سهمهم^(٢).

وقال ابن حزم : وأما قولنا لا يجزىء أقل من ثلاثة من كل صنف إلا أن لا يجد ؛ فلأن اسم الجمع لا يقع إلا على ثلاثة فصاعدا ، ولا يقع على واحد ، وللتثنية بنية في اللغة ، تقول: مسكين للواحد، ومسكينان للاثنتين، ومساكين للثلاثة فصاعدا ، وكذلك اسم الفقراء وسائر الأسماء المذكورة في الآية، وهو قول الشافعي وغيره^(٣).

واحتج الشافعي ومن وافقه: بأن الله تعالى أضاف إليهم بلفظ الجمع وأقل الجمع ثلاثة .

(١) يراجع: المذهب للشيرازي، دار إحياء التراث ١/٢٠٤، روضة الطالبين ٢/٢١٧، المحلى لابن حزم ٦/١٤٦.

(٢) يراجع: الأم، للإمام الشافعي ٢/٨١.

(٣) يراجع: المحلى لابن حزم ٦/١٤٦.

قالوا: ولو صرف جميع نصيب الصنف إلى اثنين مع وجود ثالث غرم لثالث بلا خلاف ، وفي قدر الغرم قولان مشهوران: الأول: أقل جزء من السهم؛ لأنه القدر الذي كان يجب عليه. والثاني: القدر المستحب وهو الثلث.

ولو صرف جميع نصيب الصنف إلى واحد، فعلى الأول يلزمه أقل ما يجوز صرفه إليهما، وعلى الثاني الثلثان، ثم إن الجمهور أطلقوا القولين (١).

القول الثاني: يجوز أن تدفع إلي صنف واحد أو أكثر من صنف، إذا رأي الإمام ذلك بحسب الحاجة ، وإليه ذهب والإمام مالك وأبو حنيفة (٢).

واحتجوا : بقول النبي ﷺ لمعاذ بن جبل حين بعثه إلى اليمن: " فإن أجابوك لذلك فأعلمهم أن الله تعالى فرض عليهم صدقة تُؤخذ من أغنيائهم وترد في فقرائهم" (٣) ، فقد أمر بردها إلي صنف واحد ، ولم يذكر الأصناف الأخر. إلي غير ذلك من أدلة كثيرة يطول ذكرها (٤).

(١) يراجع: المجموع للنووي ١٢٥/٦، روضة الطالبين للنووي ٢/٢١٧، الإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع ١/٥٢٧، ٥٢٨، المغني لابن قدامة ٦/٣٣٧، الكافي لابن قدامة ١/٢٧٦.

(٢) يراجع: المبسوط للسرخسي ٣/٩٠، الهداية للمرغيناني ١/١٢٤، تحفة الفقهاء ١/٢٩٢، بداية المجتهد ص ٢٥٣، التهذيب في اختصار المدونة ١/٤٤٠، العدة ص ١٤٤، رحمة الأمة ص ٨٥.

(٣) أخرجه البخاري في كتاب: الزكاة ، وباب: أخذ الصدقة من الأغنياء وترد في الفقراء حيث كانوا ٢/٥٤٤، رقم: ١٤٢٥، ومسلم في كتاب: باب: الدعاء إلي الشهادتين، وشرائع الإسلام ١/٥٠، رقم: ١٩.

(٤) يراجع: المدونة رواية سحنون عن مالك ٢/٢٩٧، بدائع الصنائع للكاساني ٢/٣٧٢، المغني لابن قدامة ٦/٣٣٧، نصب الراية للزيلعي ٢/٣٩٧.

الفرع الرابع

الخلع بالمجهول

لو قالت امرأة لزوجها: اخلعني على ما في يدي من دراهم أو دناتير، صح وله ما في يدها من دراهم أو دناتير قل أو كثر؛ لأنها سمت مالا متقوماً ، والمسمى موجود فصحت التسمية .

فإن قالت : اخلعني على ما في يدي ولم يكن في يدها شيء فقد اختلف الفقهاء القائلون بصحة الخلع بالمجهول فيما يلزمها.

القول الأول : يلزمها ثلاثة دراهم أو دناتير؛ لأنها أقل الجمع، وهي المتيقنة ، فينصرف إليها، وإلي هذا ذهب الحنفية ، وأكثر المالكية والحنابلة^(١).

قال السرخسي: والمرأة إذا اختلعت من زوجها بما في يدها من دراهم، فإذا ليس في يدها شيء يلزمها ثلاثة دراهم ؛ لأن أدنى الجمع متيقن به عند ذكر الصيغة ، وفيما زاد عليه شك واحتمال، فلا يجب إلا المتيقن^(٢).

القول الثاني : قال الشافعي يلزمها مهر مثلها ؛ لأنه معاوضة بالبضع ، فإذا كان العوض مجهولاً وجب مهر المثل كالنكاح^(٣).

(١) يراجع: المبسوط للسرخسي ١٨٧/٦، الهداية ١٦/٢، العدة شرح العمدة ص ٤٠٨، بداية المجتهد ص ٤٩١، المغنى والشرح الكبير ١٨٨/٨، الكافي ١٥٣/٣، القواعد لابن اللحام ص ٣٠٥، الروض المربع ١٤٠/٣، التقرير والتحجير ٢٥١/١، منار السبيل ٢٣١/٢.

(٢) يراجع: أصول السرخسي ١٥٢/١.

(٣) يراجع: المحلى لابن حزم ٢٤٣/١٠، الإقناع ٢٦٨/٢، العدة شرح العمدة ص ٤٠٨.

وأجيب: بأن الخلع إسقاط لحقه من البعض وليس فيه تمليك شيء، والإسقاط تدخله المسامحة، ولذلك جاز عن غير عوض، بخلاف النكاح والعق فإياه إذا تزوج امرأة على ما في يده من الدراهم، وليس في يده شيء يجب عليه مهر المثل .

وإن كان المسمى مجهول القيمة صح الخلع أيضاً، وله ما في يدها من الجنس المذكور قل أو كثر؛ لأنه ذكر باسم الجمع فيتناول الثلاث فصاعداً .

وإذا صح الخلع فلا يجب مهر المثل ؛ لأنها لم تبذله ولا فوتت عليه ما يوجبه ، فإن خروج البضع من ملك الزوج غير متقوم ؛ وإنما يتقوم البضع على الزوج في النكاح خاصة ، وأبيح لها افتداء نفسها ؛ لحاجتها إلى ذلك ، فيكون الواجب ما رضيت ببذله ، فأما إيجاب شيء لم ترض به فلا وجه له .

أقول: فعلى هذا إن خلعها على ما في يدها من الدراهم وكان في يدها شيء فهي له ، وإن لم يكن في يدها شيء فله عليها ثلاثة دراهم ؛ لأنه أقل ما يقع عليه اسم الدراهم حقيقة ، ولفظها دل على ذلك فاستحقه^(١).

(١) يراجع: المغني لابن قدامة ١٨٨/٨، وما بعدها، الكافي له ١٥٣/٣.

الفرع الخامس

حلف رجل ألا يكلم غيره أياماً ، فعلي ما يحمل ؟

لو حلف رجل ألا يكلم غيره أياماً حمل على ثلاثة، وإلى هذا ذهب جمهور العلماء؛ لأن لفظ الجمع ذكر منكرأ فيتناول أقل الجمع وهو ثلاثة ؛لكونها المتيقنة، قال تعالى: ﴿ وَادْكُرُوا اللَّهَ فِي أَيَّامٍ مَعْدُودَاتٍ ^(١) ﴾ وهي أيام التشريق.

وقيل: يقع على العشرة عند أبي حنيفة، وعند محمد وأبي يوسف: على سبعة .

والصحيح عند الحنفية هو الثلاثة ؛ وذلك لأنه ذكر لفظ الجمع منكرأ ، فيقع على أدنى الجمع الصحيح وهو ثلاثة عندهم .

ولو قال: لا أكلّمك سنيناً ، فهو على ثلاث سنين في قولهم جميعاً ، لما ذكر في الأيام ^(٢).

وأورد عليه: أن النكرة في سياق النفي تعم ، فمقتضاه أنه لا يكلمه أبداً وأن التنكير كالتعريف.

ويجاب: بأن العرف جرى في التنكير على عدم الاستغراق ، فإنه يتبادر منه أن معنى لا أكلّمه أياماً لأتركن كلامه أياماً.

(١) سورة البقرة: من الآية [٢٠٣].

(٢) يراجع: بدائع الصنائع للكاساني ٦٧/٤ ، تحفة الفقهاء للسمرقندي ٣٣٤/٢ ، حاشية الدسوقي ١٢٨/٢ ، المغني لابن قدامة ٥٥١/٨ ، المحلى لابن حزم ٥٩/٨ .

ولا يحسب يوم الحلف من الأيام الثلاثة حيث سبق اليمين بالفجر ، لكنه لا يكلمه فيه ، فإن كَلَّمه فيه حنث.

وقيل: إن يوم الحلف لا يلغى بل تكمل بقيته من اليوم الذي يلي اليومين الصحيحين ، فإن وقع الحلف ليلاً اعتبرت صبيحة ذلك اليوم من الأيام الثلاثة قولاً واحداً^(١).

وكذا إن حلف ألا يكلمه أشهراً، فإنه يحمل على ثلاثة؛ لأنها أقل الجمع، وإن حلف على شهور: حمل على ثلاثة أيضاً^(٢).

وقيل: يتناول يمينه اثني عشر شهراً ؛ لقول الله تعالى: ﴿إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا^(٣)﴾ ، ولأن الشهور جمع كثرة وأقله عشرة ، فلا يحمل على ما يحمل عليه جمع القلة^(٤).

وإن حلف ألا يكلمه الأيام أو الجمع أو الشهور أو السنين (بالتعريف) فقد اختلف العلماء في ذلك على أقوال :

القول الأول : ذهب ابن حزم إلى أن كل ذلك يحمل على ثلاثة ، ولا يحنث فيما زاد ؛ لأنه أقل الجمع

وأقل الجمع ثلاثة، وهو ما زاد على التثنية ، قال تعالى: ﴿فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ^(٥)﴾.

(١) يراجع: حاشية الدسوقي ١٢٨/٢.

(٢) يراجع: الشرح الكبير للدردير ١٢٨/٢، المغني لابن قدامة ٥٥١/٨.

(٣) سورة التوبة: من الآية [٦٣].

(٤) يراجع: المغني لابن قدامة ٥٥١/٨، والكافي ٢٩٣/٤.

(٥) سورة النساء: من الآية [١١].

فإن قال في كل ذلك : كثيرة ، فهي علي أربع ؛ لأنه لا كثير إلا بالإضافة إلي ما هو أقل منه، ولا يجوز أن يحث أحد إلا بيقين لا مجال للشك فيه^(١).

القول الثاني : يقع على عشرة أيام وعشرة جمع ، وعشرة أشهر ، وعشرة سنين ، وإلي هذا ذهب الإمام أبو حنيفة .

القول الثالث : في الأيام يحمل علي سبعة، وفي الشهور علي اثني عشر شهراً، وفي الجمع والسنين يقع علي العمر، وإلي هذا ذهب محمد وأبو يوسف.

والأصل عندهما فيما دخل عليه حرف التعريف، من أسماء الجمع أن ينظر إن كانَ هناك معهود ينصرف إليه: كالسبعة في الأيام، والاثني عشر في الشهور.

وإن لم يكن هناك معهود ينصرف إلي جميع الجنس، فيستغرق العمر كالسنين والأحايين والأزمنة، وفي المنكر يقع علي أقل الجمع بالإجماع، وهو ثلاثة.

وعند أبي حنيفة أن المعرفة يقع علي الجنس، فينصرف إلي أقصى ما يطلق عليه لفظ الجمع عند اقترانه بالعدد وذلك عشرة.

وجه قولهما: أن اللفظ المعرفة إذا لم يصرف إلي الجنس فإما أن يصرف إلي المعهود، وإما أن يصرف إلي بعض الجنس، والصرف إلي المعهود أولى؛ لأنه لا يحتاج فيه إلي الإدراج، وفي الصرف إلي

(١) يراجع: المحلى لابن حزم ٥٩/٨.

البعض يحتاج إلى إدراج لفظة البعض، فكان الصرف إلى المعهود أولى.

والمعهود في الأيام السبعة التي يتركب منها الشهر، وهي من السبت إلى الجمعة، وفي الشهور الاثني عشر التي تتركب منها السنة.

وإذا لم يكن هناك معهود فالصرف إلى الجنس أولى فيصرف إليه.

ولأبي حنيفة : استعمال أرباب أهل اللغة وأهل اللسان في الجموع ، فإن أقصى ما يطلق عليه لفظ الجمع عند اقترانه بالعدد هو العشرة ، يقال: " ثلاثة رجال، وأربعة رجال، وعشرة رجال"، ثم إذا جاوز العشرة يقال: " أحد عشر رجلاً، وعشرون رجلاً، ومائة رجل، وألف رجل" ^(١).

(١) يراجع: الهداية ٩٨/٢، الكافي لابن قدامة ٤٠٦/٤، المغني لابن قدامة ٤١/١٠، بدائع الصنائع ٥١/٣، الشرح الكبير للدردير ١٥٥/٢، كشف القناع ٢٦١/٦، تحفة الفقهاء ٣٣٤/٢.

الفرع السادس

لو قال: "لا أكل أطعمة فلان، أو لا أشرب أشربة فلان"

من قال: لا أكل أطعمة فلان ، أو لا أشرب أشربة فلان ، فإنه يحنث إذا فعل ثلاثة منها ؛ لأن أقل الجمع ثلاثة ، وإن كلم أقل من ثلاثة لا يحنث ، ويعتبر قيام الملك فيها وقت الفعل لا وقت الحلف .

فإن قال: أردت جميع ما في ملكه من الأطعمة لم يدين في القضاء ، لأنه خلاف ظاهر كلامه كذا ذكره الإمام القدوري^(١).

وفي الزيادات أنه يدين في القضاء ؛ لأنه نوى حقيقة ما تلفظ به فيصدق في القضاء ، كما إذا حلف لا يتزوج النساء ، أو لا يشرب الماء ، أو لا يكلم الناس ، ونحو ذلك، ونوى الجميع.

وقال أبو يوسف: إن كان ذلك مما يحصى فاليمين على جميع ما في ملكه ؛ لأنه صار معروفاً بالإضافة ويمكن استيعابه ، فكان كالمعروف بالألف واللام .

وإن كان لا يحصى إلا بكتاب حنث بالواحد منه ؛ لأنه تعذر استغراق الجنس فيصرف إلى أدنى الجنس كقوله: لا أتزوج النساء.

(١) هو: أبو الحسين، أحمد بن محمد أحمد بن جعفر بن حمدان، البغدادي، القدوري، بضم القاف، انتهت إليه رئاسة الحنفية بالعراق، وكان صدوقاً، حسن العبارة، جرى اللسان، شرح مختصر الكرخي، مات سنة ٤٢٨ هـ. يراجع: سير أعلام النبلاء ١٧/٥٧٦، الفوائد البهية ص ٣٠، تاريخ بغداد ٤/٣٧٧، الأعلام ١/٢١٢، معجم المؤلفين ٦٦/٢.

ونظيرها لو قال: "والله لا أكل رؤوساً" بالتكثير: فإنه لا يحنث إلا إذا أكل ثلاثاً منها ؛ لأنها أقل الجمع ، أما إذا قال : " الرؤوس " بالتعريف ، فإنه يحنث إذا أكل واحدة ^(١).

ولو حلف ألا يتزوج نساء أو ألا يكلم عبداً أو رجالاً أو نساء أو فقراء أو مساكين فأقل ما يلزمه بذلك ثلاثة ؛ لأنه أقل الجمع ، فلا يحنث إلا إذا تزوج ثلاثاً وكلم ثلاثاً ، ما لم ينو أكثر من ثلاثة ، فإن فعل ثلاثة منها ، حنث إن كان له أكثر من ثلاثة من كل صنف ، وإن كلم أقل من ثلاثة أو تزوج أقل من ثلاث لا يحنث ، وهكذا من كل جمع غير معرف بالآلف واللام ، فإنه يحنث إذا كلم ما يصدق عليه أقل الجمع وهو ثلاثة ^(٢).

قال السرخسي: "وعلى هذا لو قال إن اشتريت عبداً فعلي كذا أو إن تزوجت نساء فإنه لا يحنث إلا بالثلاثة فصاعداً ، إلا أنه إذا دخل الألف واللام في هذه الصيغة نجعلها للجنس مجازاً؛ لأن اللام لتعريف المعهود في الأصل، فإن الرجل يقول رأيت رجلاً ثم كلمت الرجل: أي ذلك الرجل بعينه ^(٣)".

(١) يراجع: بدائع الصنائع للكاساني ٨٠/٣ ، ١١٣/٤ ، الفقه علي المذاهب الأربعة ٧٢/٢ ، حاشية ابن عابدين ٣/٤ ، الأشباه والنظائر لابن نجيم ١٨٣/١ .

(٢) يراجع: حاشية ابن عابدين ٣/٤ ، الفقه علي المذاهب الأربعة ٧٢/٢-٨٤ .

(٣) يراجع: أصول السرخسي ١٥٢/١ .

الفرع السابع

من أقر على نفسه بدراهم ، فما يلزمه ؟.

اتفق الفقهاء على أن من أقر على نفسه بدراهم أو دناتير ، كأن قال : " له عليّ دراهم أو دناتير " فأقل ما يلزمه ثلاثة دراهم ؛ لأن الثلاثة أقل الجمع ، وهي اليقين ، فلا يجب ما زاد عليها بالاحتمال ، إلا أن يصدقه المقر له في أقل منها ، لأنه يقر على نفسه^(١).

قال السرخسي : وإذا أقر أن لفلان عليه دراهم ولم يسمها ، لزمه ثلاثة دراهم ؛ لأن إقراره حصل بصيغة الجمع ، وأدنى الجمع المتيقن دراهم ثلاثة^(٢).

وقال المازري : لو أقر بدراهم أو دناتير فثلاث من المسمى^(٣).

وقال النووي : إذا قال : له عليّ دراهم ، لزمه ثلاثة دراهم ، ولا يقبل تفسيره بأقل منها ، وهو أقل الجمع المطلق من الأعداد ، وهو ثلاثة^(٤).

وقال ابن قدامة : وإن قال : له عليّ دراهم ، لزمه ثلاثة ؛ لأنها أقل الجمع^(٥).

(١) يراجع: تحفة الفقهاء ٢٠٢/٣.

(٢) يراجع: المبسوط ٩٧/١٨ ، أصول السرخسي ١٥٢/١.

(٣) يراجع: التاج والإكليل لمختصر خليل لمحمد بن يوسف المواق ، دار الكتب العلمية ٤٦٠/٢.

(٤) يراجع: المجموع شرح المذهب ٤٨٢/٢١.

(٥) يراجع: الكافي ٤٢٤/٤.

قال السيوطي: سئل السبكي عن اتفاق الأصحاب على أن من قال: له علي دراهم، يلزمه ثلاثة، ولم يقل بلزوم درهمين مع أن بعض أصحابنا قال: إن أقل الجمع اثنان، لم إن كان المشهور أنه ثلاثة، فلم لا قيل بلزوم درهمين، على كلا القولين، بجواز أن يكون تجوز وأطلق الجمع على الاثنين، فإن ذلك مجاز شائع بالاتفاق من القائلين بالمنع، مع أن الإقرار مبني على اليقين؟ .

فأجاب: بأن الإقرار إنما يحمل على الحقيقة، واحتمال المجاز لا يقتض الحمل عليه، إذ لو فتح هذا الباب لم يتمسك بإقرار، قال الشافعي: وأصل ما أبني عليه الإقرار، أني ألزم الناس أبداً اليقين، وأطرح عنهم الشك، ولا أستعمل عليهم الأغلب^(١).

قال السبكي: واحتمال إرادة المجاز دون الشك؛ لأنه وهم، فكيف يعمل به، بل لو قال: أردت بقولي دراهم درهمين لم يقبل، لكن له تحليف غريمه، وكون الإقرار مبنياً على اليقين لا يقدح في هذا؛ لأن هذا يقين فإنه موضوع اللفظ لغة، وليس المراد باليقين القطع ولو أريد القطع، فقد تقدم أنه يأخذ باليقين وبالظن القوي، وحمل اللفظ على المجاز إنما يكون لقرينة، أما بغير قرينة فيحمل على الحقيقة قطعاً، وهذا هو المراد باليقين^(٢).

ولو قال: دراهم كثيرة أو وافرة أو عظيمة، فقد اختلف الفقهاء في تفسير ذلك على أقوال :

(١) يراجع: الأم للإمام الشافعي ٣٣٨/٦، روضة الطالبين للنووي ٩٩/٤.

(٢) يراجع: الأشباه والنظائر للسيوطي ٥٤/١.

القول الأول : يقبل تفسيره بثلاثة دراهم ، ولا يلزمه أكثر منها؛ لأن الثلاثة أقل الجمع ، وهي اليقين ، فلا يجب ما زاد عليها بالاحتمال ، وإلي هذا ذهب الشافعية والحنابلة وبعض المالكية.

قالوا: لأن الكثرة والعظمة لا حد لها شرعاً ولا لغة ولا عرفاً وتختلف بالإضافات وأحوال الناس ، فالثلاثة أكثر مما دونها وأقل مما فوقها، ومن الناس من يستعظم اليسير ومنهم من لا يحتقر الكثير، ويحتمل أن المقر أراد كثيرة بالنسبة إلى ما دونها أو أراد كثيرة في نفسه فلا تجب الزيادة بالاحتمال^(١).

قال النووي: وإن قال: دراهم كثيرة، لم يلزمه أكثر من ثلاثة؛ لأنه يحتمل أنه أراد بها كثيرة بالإضافة إلى ما دونها، أو أراد أنها كثيرة في نفسه^(٢).

القول الثاني : أربعة ، وإلي هذا ذهب بعض المالكية . قال ابن عبد الحكم : لو قال دراهم كثيرة أو دناتير كثيرة ، فلا بد من الزيادة على الثلاث ، ويقبل قوله في قدر الزيادة ، وحدّها ابن المواز بواحد صحيح فأكثر. وقال المازري: ولو قال: دراهم كثيرة أو لا كثيرة ولا قليلة ، فهي أربعة^(٣).

(١) يراجع: المغني لابن قدامة ٩٢/٥ ، ١٠١ ، العدة شرح العمدة ص ٦٦٤ ، الكافي لابن قدامة ٤٢٤/٤ ، المبدع لأبي إسحاق ابن مفلح ٣٥٩/١٠ ، المحلى لابن حزم ٢٥٩/٩ ، رحمة الأمة ص ١٥٣ ، منار السبيل ٥٢٢/٢ .

(٢) المجموع شرح المذهب ٤٨٠/٢١ .

(٣) يراجع: التاج والإكليل ٤٦٠/٢ .

القول الثالث: يلزمه عشرة؛ لأنها أقصى ما ينتهي إليه اسم الجمع، يقال: عشرة دراهم، ثم يقال: أحد عشر درهماً، فيكون هو الأكثر، من حيث اللفظ فينصرف إليه، وهو قول أبي حنيفة رحمه الله.

القول الرابع: يلزمه مائتا درهم؛ لأن المائتين بها يحصل الغنى وتجب الزكاة، وهو قول أبي يوسف ومحمد.

ووجه قولهما: أن المقر به دراهم كثيرة، وما دون المائتين في حد القلة، ولهذا لم يعتبر ما دونه نصاب الزكاة.

وجه قول أبي حنيفة: أنه جعل الكثرة صفة للدراهم وأكثر ما يستعمل فيه اسم الدراهم العشرة، ألا ترى أنه إذا زاد على العشرة يقال أحد عشر درهماً واثنى عشر درهماً هكذا ولا يقال دراهم، فكانت العشرة أكثر ما يستعمل فيه اسم الدراهم فلا تلزمه الزيادة عليها، فأبو حنيفة يبني الجواب على اللفظ وهما على المعنى المقصود باللفظ^(١).

(١) يراجع: بدائع الصنائع ٣٣٨/٧، الهداية ٢٠٥/٣، تحفة الفقهاء ٢٠٢/٣، المبسوط ٩٧/١٨.

الفرع الثامن

عدد الطائفة التي يكتفي بها في الإشهاد علي إقامة حد الزنا

اتفق العلماء علي أنه يستحب أن يحضر الحد طائفة من المؤمنين ؛ لقول الله تعالى: ﴿وَلْيَشْهَدْ عَذَابُهُمَا طَائِفَةٌ مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾^(١)، واختلفوا فيما يدل عليه اسم الطائفة ، علي أقوال أهمها:

القول الأول : ثلاثة فصاعدا ، قاله الزهري ؛ وروي عن علي ابن أبي طالب ؓ وبه قال الشافعي في أحد قوليه . قالوا : لأن الطائفة جماعة ، وأقل الجمع ثلاثة .

القول الثاني: الطائفة اثنان فصاعدا ، وروي ذلك عن عطاء، وبه قال إسحاق بن راهوية ، وهذا مشهور قول مالك، وكأنه رآها موضع شهادة .

قال ابن قدامة : فإن أراداه واحدًا، مع الذي يقيم الحد فهو مثل القول الأول، وإن أراداه اثنين غيره ، فوجهه أن الطائفة اسم لما زاد على الواحد وأقله اثنان.

القول الثالث: الطائفة رجل فما فوقه ، وروي هذا عن ابن عباس ؓ ، وبه قال مجاهد والحسن البصري ، والحنابلة وأهل الظاهر^(٢) .

واحتجوا : بأن اسم الطائفة يقع على الواحد ، بدليل قوله تعالى: ﴿وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا﴾^(٣) ونزلت في تقاتل رجلين،

(١) سورة النور: من الآية [٢].

(٢) يراجع: المحلى لابن حزم ٢٦٤/١١.

(٣) سورة الحجرات: من الآية [٩].

فكذلك قوله تعالى: ﴿وَلَيْشَهَدَ عَذَابُهُمَا طَائِفَةٌ مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾^(١) والواحد إلى الألف يسمى طائفة.

وقيل: في قوله تعالى: ﴿إِنْ نَعَفُ عَنْ طَائِفَةٍ مِّنْكُمْ نُعَذِّبْ طَائِفَةً﴾^(٢)، أنه مخشي ابن حمير^(٣) وحده .

قال ابن قدامة: والظاهر أنهم أرادوا واحداً مع الذي يقيم الحد ؛ لأن الذي يقيم الحد حاصل ضرورة ، فيتعين صرف الأمر إلى غيره^(٤) .

(١) سورة النور: من الآية [٢].

(٢) سورة التوبة: من الآية [٦٦]. وقد نزلت هذه الآية في جماعة من المنافقين منهم ودیعة بن ثابت، ورجل من أشجع حليف لبني سلمة يقال له مخشي بن حمير، يسيرون مع رسول الله ﷺ وهو منطلق إلى تبوك فقال بعضهم لبعض: أتحسبون جلاد بني الأصفر يقتل العرب بعضهم بعضاً ؟ والله لكانا بكم غداً مقرنين في الحبال، إرجافاً وترهيباً للمؤمنين. يراجع: أسباب النزول للواحدي، مطبعة مصطفى البابي الحلبي ص ١٤٤، تفسير القرطبي ٥٢٦/٨، ٥٢٥، تفسير ابن كثير ٣٦٧/٢، تفسير الطبري ١٢١/١٠.

(٣) هو: مخشي - بسكون الخاء وكسر الشين المخففة بعدها ياء - بن حمير، بالتصغير، الأشجعي، حليف بني سلمة، استشهد باليمامة ولم يعلم له أثر، وكان تاب وسمي عبد الله بن عبد الرحمن، واختلف هل كان منافقاً أو مسلماً ؟ فقيل: كان منافقاً ثم تاب توبة نصوحاً، وقيل: كان مسلماً إلا أنه سمع المنافقين فضحك لهم ولم ينكر عليهم . يراجع: الإصابة ١٥٩/٤، ٥٣/٦، الاستيعاب ٣١٨١/٣.

(٤) يراجع: المغني لابن قدامة ٤٧/٩ . الأم للشافعي ٢٤٠/٦ . بداية المجتهد ص ٨٠٥.

الفرع التاسع

أوصى بشيء لزيد وللمساكين، أو لجماعة لا يمكن حصرهم

من أوصى بشيء لزيد وللمساكين، فقد اختلف الفقهاء في ذلك علي أقوال:

القول الأول: ذهب محمد بن الحسن إلي أن لزيد ثلثه وللمساكين ثلثاه ؛ وذلك لأن أقل الجمع اثنان .

القول الثاني: يكون كأحدهم إن عمهم أعطاه كواحد منهم، وإن قسم على ثلاثة منهم جعله كأحدهم ، وبه قال الشافعي .

وحكى أصحابه وجهين آخرين: أحدهما: له النصف ، والثاني: له ربع الوصية ، لأن أقل الجمع ثلاثة فإذا انضم إليهم صاروا أربعة .

وإن أوصى لأصناف الزكاة الثمانية فلكل صنف الثمن ، ويكفي من كل صنف ثلاثة .

وقيل: يجوز الاقتصار على الشخص الواحد من الصنف، وهو مذهب أكثر الحنابلة .

وعند أبي الخطاب: لا بد من ثلاثة ، لكن لا تجب التسوية^(١).

ولو أوصى لجماعة لا يمكن حصرهم واستيعابهم كالقبيلة العظيمة والفقراء والمساكين، صحت الوصية ، لأنهم وإن كانوا لا

(١) يراجع: المبسوط للسرخسي ١٢١/٢٧، روضة الطالبين للنووي ٢٢٦/٥، شرح معاني الآثار للطحاوي ٣٨٥/٤، حاشية ابن عابدين ٢٢٣/٨

يحصونر، لكن عندهم اسم الفقير والمسكين ينبئ عن الحاجة، فكانت الوصية لهم تقرباً إلى الله تبارك وتعالى، طلباً لمرضاته لا لمرضاة الفقير، فيقع المال لله عز وجل؛ ولأن كل وصية صحت لجماعة محصورين صحت لهم، وإن لم يكونوا محصورين كالفقراء.

وقال الحنفية: لا تصح الوصية للقبيلة التي لا يمكن حصرها؛ لأنه يدخل فيها الأغنياء والفقراء، وإذا وقعت للأغنياء لم تكن قرابة، وإنما تكون حقاً للآدمي، وحقوق الآدميين إذا دخلت فيها الجهالة لم تصح كما لو أقر لمجهول^(١).

وهذا غير صحيح فإن الوصية للأغنياء قرابة، وقد نذب النبي ﷺ إلى الهدية، وإن كانت لغني.

وإذا صحت الوصية فلو صرف الوصي جميع الثلث إلى فقير واحد جاز عند أبي حنيفة وأبي يوسف والحنابلة والشافعي في أحد الوجهين، وهذا هو القول الأول؛ وذلك لأن لفظ الفقراء ذكر لبيان المصروف لا لإيجاب الحق لهم، فيجب الحق لله تبارك وتعالى، ثم يصرف إلى من ظهر رضا الله سبحانه وتعالى بصرف حقه المال إليه، وقد حصل بصرفه إلى فقير واحد.

ولهذا جاز صرف ما وجب من الصدقات الواجبة بإيجاب الله عز وجل إلى فقير واحد، وإن كان المذكور بلفظ الجماعة بقوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ ﴾^(٢).

(١) يراجع: الهداية للمرغيناني ٢٨٤/٤،

(٢) سورة التوبة: من الآية [٦٠].

القول الثاني: يدفع إلى ثلاثة منهم ، وهو القول الآخر للشافعي؛ لأنه أقل الجمع ، ويكفي الصرف إلى ثلاثة من كل صنف، ولا يجب الاستيعاب، ولا التسوية بين الثلاثة .

ولو دفع إلى اثنين غرم ، إما الثلث وإما أقل ما يتمول كما سبق في قسم الصدقات^(١).

قال الشافعي: لو قال ثلث مالي في المساكين يضعه حيث رأى منهم ، كان له أقل ما يضعه في ثلاثة، يضمن إن وضعه في أقل منهم حصة ما بقي من الثلاثة.

وكان الاختيار له أن يعمهم ، ولا يضيق عليه أن يجتهد فيضعه في أحوجهم ولا يضعه كما وصفت في أقل من ثلاثة.

ولو أعطى من كل صنف أقل من ثلاثة ضمن ، ولو أعطى واحداً ضمن ثلثي السدس ؛ لأن أقل ما يقسم عليه السدس ثلاثة، وكذلك لو كان الثلث لصنف كان أقل ما يقسم عليه ثلاثة ، ولو أعطاها اثنين ضمن حصة واحد^(٢).

وقال محمد بن الحسن : لا يجوز إلا أن يعطى منهم اثنين فصاعداً، ولا يجوز أن يعطى واحداً منهم إلا نصف الثلث ؛ اعتباراً لمعنى الجمع ، وأقله اثنان في الوصايا .

ووجه قول محمد: أن الفقراء اسم جمع وأقل الجمع الصحيح ثلاثة ، إلا أنه أقام الدليل على أن الاثنين في باب الوصية يقومان

(١) يراجع : روضة الطالبين للنووي ٢٢٦/٥. شرح معاني الآثار للطحاوي ٣٨٥/٤.

(٢) يراجع : الأم للشافعي ٩٢/٤ - ٩٣ ، بتصرف.

مقام الثلاث ؛ لأن الوصية أخت الميراث والله تعالى أقام الثنتين من البنات مقام الثلاث منهن في استحقاق الثلثين ، وكذا الاثنان من الأخوة والأخوات يقومان مقام الثلاث في نقص حق الأم من الثلث إلى السدس ، ولا دليل على قيام الواحد مقام الجماعة .

وأن الجمع مأخوذ من الاجتماع ، وأقل ما يحصل به الاجتماع اثنان ومراعاة معنى الاسم واجب ما أمكن .

وأجيب: بأن مراعاة معنى الجمع إنما تجب عند الإمكان فأما عند التعذر فلا، بل يحمل اللفظ على مطلق الجنس كما في قوله : والله لا أتزوج النساء^(١).

(١) يراجع : بدائع الصنائع للكاساني ٣٢٥/١٥ ، المغني لابن قدامة ٩٠/٦ ، شرح معاني الآثار للطحاوي ٣٨٥/٤ ، اللباب في شرح الكتاب لعبد الغني الميداني ٢/٢٤٣ .

الفرع العاشر

عدد الأخوة الذين يحجبون الأم عن الثلث

تحرير محل النزاع : لا خلاف بين العلماء في أن الأم لا ترد عن الثلث إلى السدس بأخ واحد ولا بأخت واحدة ، ولا في أنها ترد إلى السدس بثلاثة من الأخوة ، وإنما الخلاف في ردها إلى السدس باثنين من الأخوة ^(١) .

القول الأول: أن الاثنين من الأخوة - من أي الجهات كانوا ذكوراً أو إناثاً أو ذكوراً وإناثاً - يحجبون الأم عن الثلث إلى السدس . وإلى هذا ذهب الجمهور من الصحابة والتابعين ومن بعدهم من العلماء .

القول الثاني: أنه لا يحجب الأم عن الثلث إلى السدس من الأخوة والأخوات إلا ثلاثة ، وحكي ذلك عن معاذ بن جبل رضي الله عنه ^(٢) . وهو مذهب ابن عباس رضي الله عنه .

(١) يراجع: المحلى لابن حزم ٢٥٨/٩ ، بداية المجتهد ونهاية المقتصد لابن رشد ص ٧٢٣ .

(٢) يراجع: أحكام القرآن لابن العربي ، دار الفكر ٤٤١/١ ، المغنى والشرح الكبير ٢٦٧/٢٧ ، بداية المجتهد ص ٧٢٣ ، الإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع ١٩٥/٢ ، منار السبيل لإبراهيم ضويان ٦١/٢ ، العدة شرح العمدة للمقدسي ص ٣٠٩ ، المحلى لابن حزم ٢٥٨/٩ ، الكافي لابن عبد البر ص ٥٦٢ .

روى أن ابن عباس رضي الله عنه قال لعثمان رضي الله عنه: ليس الأخوان إخوة في لسان قومك فلم تحجب بهما الأم ؟ فقال لا أستطيع أن أرد شيئاً كان قبلي ومضى في البلدان وتوارث الناس به ^(١).

قال أبو زيد القيرواني ^(٢) : ما ذكر من حجب الأم من الثالث إلى السادس بالاثنتين من الأخوة هو مذهب الأئمة قاطبة ، إلا ابن عباس رضي الله عنه فإنه قال : لا يحجبها إلا ثلاثة من الأخوة فصاعداً ؛ مستدلاً بقوله تعالى: ﴿ فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ السُّدُسُ ﴾ ^(٣) .

ومنشأ الخلاف في أقل الجمع ، فالذي قاله مالك في الموطأ ^(٤) أن السنة مضت على أن الأخوة اثنان فصاعداً ^(٥) .

وقال ابن رشد: " والخلاف آيل إلي أقل ما ينطلق عليه اسم الجمع . فمن قال: أقل ما ينطلق عليه اسم الجمع ثلاثة ، قال : الأخوة الحاجبون ثلاثة فما فوق .

ومن قال: أقل ما ينطلق عليه اسم الجمع اثنان ، قال: الأخوة الحاجبون هما اثنان " ^(٦).

(١) تقدم تخريجه .

(٢) هو: أبو محمد عبد الله بن أبي زيد القيرواني، الإمام العلامة القدوة الفقيه المالكي، عالم المغرب، صاحب الرسالة، حاز رئاسة الدين والدنيا ورحل إليه من الأقطار ونجب أصحابه وكثر الآخذون عنه وهو الذي لخص المذهب وملأ البلاد من تولى يده تفقه بفقهاء القيروان ، مات سنة ٣٨٦ هـ ، ودفن بالقيروان .
يراجع: سير أعلام النبلاء ١٧/١٠ ، المقتنى في سرد الكنى للذهبي، مطابع الجامعة الإسلامية ، المدينة المنورة ٥٧/٢

(٣) سورة النساء: من الآية [١١] .

(٤) يراجع: الموطأ للإمام مالك ص ٢٩٤ .

(٥) يراجع: رسالة أبي زيد القيرواني ٢/٤٩٣ .

(٦) يراجع: بداية المجتهد ص ٧٢٣ .

وبقول ابن عباس ؓ قال ابن حزم ، واحتج : بأن بنية التثنية في اللغة العربية التي خاطبنا الله تعالى بها علي لسان نبيه ﷺ غير بنية الجمع بالثلاثة فصاعدا ، فلا يجوز لأحد أن يقول : الرجلان قاموا ولا المرأتان قمن^(١).

وأما الحنفية فوافقوا الجمهور في أن الاثنين من الأخوة يحجبون الأم من الثلث إلي السدس مخالفين مذهبهم في أقل الجمع ؛ لقيام الدليل وهو الإجماع^(٢).

قال الطحاوي : أقل الجمع ثلاثة حقيقة ؛ لمخالفة صيغته الدالة عليه صيغة التثنية ، والواحد والاثنان وإن كان جمعا من وجه ؛ نظراً إلى الاشتقاق ، فهو مجاز ، والعمل بالحقيقة هو الأصل ، وكون المثنى له حكم الجمع في الميراث ونحوه ؛ فذلك لقيام الدليل^(٣) .

واحتج الجمهور: بقول عثمان ؓ هذا فإنه يدل على أنه إجماع ، قبل مخالفة ابن عباس ؓ ؛ ولأن كل حجب يتعلق بعدد كان أوله اثنين كحجب البنات بنات الابن ، والأخوات من الأبوين الأخوات من الأب .

(١) يراجع: المحلي لابن حزم ٢٥٨/٩ ، ٢٥٩ .

(٢) قال القرطبي في تفسيره : " وأجمع أهل العلم على أن أخوين فصاعدا ذكرانا كانوا أو إناثاً من أب وأم ، أو من أب ، أو من أم يحجبون الأم عن الثلث إلى السدس ، إلا ما روى عن ابن عباس أن الاثنين من الأخوة في حكم الواحد " .
تفسير القرطبي ٤٦٩/٢ ، المسألة السادسة عشرة .

(٣) يراجع: حاشية الطحاوي على مراقي الفلاح ٣٣١/١ ، حاشية ابن عابدين ٢٢٣/٨ .

والأخوة تستعمل في الاثنين قال الله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانُوا إِخْوَةً رَجَالًا وَنِسَاءً فَلِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ﴾^(١) ، وهذا الحكم ثابت في أخ وأخت، ومن أهل اللغة من يجعل الاثنين جمعاً حقيقة ، ومنهم من يستعمله مجازاً فيصرف إليه بالدليل^(٢).

(١) سورة النساء: من الآية [١٧٦].

(٢) يراجع: أحكام القرآن لابن العربي (١/٤٤١ ، المغنى والشرح الكبير ٧/٢٦، ٢٧،

بداية المجتهد ص ٧٢٣، المحلي لابن حزم ٩/٢٥٨.

الخاتمة

بعد أن انتهيت بفضل الله تعالى وحسن توفيقه من إعداد هذا البحث المتواضع - الذي أرجو من الله سبحانه وتعالى أن أكون قد وفقت فيه - أذكر أهم النتائج :

١- أن العموم هو: اللفظ الواحد الدال من جهة واحدة على شيئين فصاعداً . وهذا تعريف الإمام الغزالي ومن نهج نهجه ، وهو مبني علي أنه لا يشترط في العام الاستغراق، وأن المعاني لا توصف بالعموم حقيقة ، وإنما توصف بها مجازاً ، وهو مذهب جمهور العلماء.

٢- أن الجمع المعرف: يفيد العموم والاستغراق، وأما الجمع المنكر: فلا يفيد العموم، وإنما يحمل على أقل الجمع.

٣- أن أقل الجمع ثلاثة حقيقة؛ لأنه المتبادر إلي الذهن عند الإطلاق، والتبادر علامة الحقيقة، وهذا ما عليه جمهور أهل اللغة والشرع .

هذا من الناحية الأصولية ، وأما من الناحية الفقهية ، فأهم النتائج :

١- أن صلاة الجمعة لا يشترط لها عدداً ، فتتعدد بما دون الأربعين ولا تجوز بالثلاثة ، والأربعة، وهو مذهب الإمام مالك - رحمه الله - وحدهم بأنهم الذي يمكن أن تتقرب بهم قرية ؛ وذلك لأن التقديرات بابها التوقيف فلا مدخل للرأي فيها، وما جاء من

الآثار في اشتراط العدد لو صح لما كان فيه حجة ، لأنه ليس في شيء منها إسقاط الجمعة عن أقل من هذا العدد المذكور .

٢- أن فرض الكفاية في صلاة الجنابة يسقط بواحد؛ لأنها صلاة ليس من شرطها الجماعة، فلم يكن من شرطها العدد كسائر الصلوات ، والواحد يصدق عليه أنه صلى على الميت .

٣- أن الزكاة يستحب أن تصرف إلى الأصناف الثمانية التي ذكرها الله سبحانه وتعالى في كتابه العزيز، ويجوز للإمام إن يدفعها إلى صنف واحد أو أكثر، إذا رأى المصلحة والحاجة في ذلك .

٤- أن المرأة إذا اختلعت من زوجها بما في يدها من دراهم، صح الخلع وله ما في يدها قل أو كثر، فإن لم يكن في يدها شيء فيلزمها ثلاثة دراهم؛ لأن أدنى الجمع متيقن به عند ذكر الصيغة ، وفيما زاد عليه شك واحتمال فلا يجب إلا المتيقن ، وهو الثلاثة .

٥- لو حلف رجل ألا يكلم غيره أياماً ، أو جمعاً أو أشهراً أو شهوراً أو سنيناً ، أو حلف لا يأكل طعام فلان أو لا يشرب شرابه أو لا يكلم عبيده ، أو نساء ، أو فقراء ، أو مساكين حمل كل ذلك على ثلاثة ؛ لأن لفظ الجمع ذكر منكرأ فيتناول أقل الجمع ، وهو الثلاثة ؛ لكونه متيقناً ، وأما إذا ذكره معرفاً فيحتمل بفعل واحد .

٦- أن أقل الجمع في الإقرارات ثلاثة ؛ فمن أقر بدراهم لزمه ثلاثة باتفاق ؛ لأن الثلاثة أقل الجمع ، وهي اليقين، فلا يجب ما زاد عليها بالاحتمال .

٧- يكفي في العدد الذي يشهد إقامة الحد ثلاثة فصاعدا ؛ لأن الطائفة جماعة ، وأقل الجمع ثلاثة .

٨- أقل الجمع في الميراث والوصية اثنان ، وذلك لقيام الدليل ، وهو الإجماع علي أن الأم تحجب من الثلث إلي السدس باثنين من الأخوة فصاعدا، والوصية أخت الميراث ؛ لأن الاستحقاق في كن واحد منهما يتعلق بالموت .

قائمة بأهم المراجع

أولاً: القرآن الكريم .

ثانياً: كتب التفسير وعلوم القرآن

١- جامع البيان في تفسير آي القرآن، للطبري، المتوفى سنة ٣١٠هـ، دار الفكر، بيروت.

٢- الجامع لأحكام القرآن، للإمام أبي عبد الله القرطبي، المتوفى سنة ٦٧١ هـ، تحقيق: أ.د: محمد إبراهيم الحفناوي، أ.د: محمود عثمان، دار الحديث، القاهرة، ١٤٢٣هـ = ٢٠٠٢م.

٣- تفسير القرآن العظيم، للإمام بن كثير المتوفى سنة ٧٧٤ هـ، مطبعة الأنوار المحمدية .

ثالثاً: كتب الحديث وعلومه:

٤- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، لابن عبد البر، المتوفى سنة ٤٦٣ هـ، دار نشر وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية بالمغرب، ١٣٨٧هـ.

٥- سنن أبي داود، للإمام أبي داود السجستاني، المتوفى سنة ٢٧٥هـ، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت.

- ٦- سنن ابن ماجه، لأبي عبد الله محمد القزويني المتوفى سنة ٢٧٥هـ، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ = ٢٠٠٠م .
- ٧- سنن الترمذي، للإمام أبي عيسى بن سورة، المتوفى سنة ٢٧٩هـ، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ = ٢٠٠٠م .
- ٨- سنن الدار قطني، لعلي بن عمر الدار قطني، المتوفى سنة ٣٨٥هـ، عالم الكتب، بيروت.
- ٩- السنن الكبرى، للبيهقي، المتوفى سنة ٤٥٨هـ، وبذيله الجوهر النقي، دار المعرفة، بيروت.
- ١٠- شرح معاني الآثار، للطحاوي، المتوفى سنة ٣٢١هـ، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤١٦هـ = ١٩٩٦م .
- ١١- صحيح ابن حبان، محمد بن حبان بن أحمد أبو حاتم البستي، المتوفى سنة ٣٥٤هـ، طبعة: مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية، ١٤١٤هـ.
- ١٢- صحيح البخاري ضبطه ورقم أحاديثه: محمد عبد القادر أحمد عطا، دار التقوى للتراث، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ = ٢٠٠١م .
- ١٣- صحيح مسلم بشرح النووي، دار ابن الجوزي، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ = ٢٠٠١م .

- ١٤- عون المعبود، لأبي الطيب محمد العظيم آبادي، دار الكتب العلمية، الطبعة الثانية ١٤١٥هـ.
- ١٥- فتح الباري شرح صحيح البخاري، لابن حجر، المتوفى سنة ٨٥٢، دار المعرفة، ١٣٧٩هـ.
- ١٦- فيض القدير، لعبد الرؤف المناوي، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، الطبعة الأولى ١٣٥٦هـ.
- ١٧- الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي، المتوفى سنة ٣٦٥هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.
- ١٨- المستدرک علی الصحیحین، للحاکم، المتوفى سنة ٤٠٥هـ، دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ = ١٩٩٠م.
- ١٩- مسند الإمام أحمد بن حنبل، المتوفى سنة ٢٤١هـ، دار الفكر.
- ٢٠- المصنف، لعبد الرزاق بن همام الصنعاني، المتوفى سنة ٢١١هـ، توزيع المكتب الإسلامي، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ = ١٩٨٣م.
- ٢١- المعجم الأوسط، للطبراني، المتوفى سنة ٣٦٠هـ، دار الحرمين، القاهرة، ١٤١٥هـ.

٢٢- المعجم الكبير، للطبراني، تحقيق: حمدي عبد المحسن السلفي، مكتبة العلوم والحكم، الموصل، الطبعة الثانية، ١٤٠٤هـ = ١٩٨٣م .

٢٣- الموطأ، لإمام دار الهجرة مالك بن أنس، المتوفى سنة ١٧٩هـ، تحقيق: محمود ابن الجميل، مكتبة الصفا، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ = ٢٠٠١م .

رابعاً: كتب الأصول:

٢٤- الآيات البينات، لابن قاسم العبّادي، مطبوع مع شرح المحلى علي جمع الجوامع، دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ = ١٩٩٦م .

٢٥- الإبهاج في شرح المنهاج، للسبكي وولده، من أوله حتى قول المصنف "الواجب إن تناول كل واحد .. إلخ"، لتقي الدين السبكي المتوفى سنة ٧٥٦هـ، وما بعده حتى آخر الكتاب لتاج الدين ابن السبكي، المتوفى سنة ٧٧١هـ، الناشر: مكتبة الكليات الأزهرية، الطبعة الأولى، ١٤٠١هـ .

٢٦- إتحاف الأنام بتخصيص العام، أ.د: محمد إبراهيم الحفناوي، دار الحديث القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ = ١٩٩٧م .

٢٧- إحكام الفصول في أحكام الأصول، لأبي الوليد الباجي، المتوفى سنة ٤٧٤هـ، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ = ١٩٨٩م .

٢٨- الإحكام في أصول الأحكام، لابن حزم، المتوفى سنة ٤٥٦هـ، منشورات دار الآفاق الجديدة بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ = ١٩٨٣م .

٢٩- الإحكام في أصول الأحكام، للآمدي، المتوفى سنة ٦٣١هـ، ضبطه الشيخ إبراهيم العجوز، دار الكتب العلمية بيروت.

٣٠- إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، للشوكاني، المتوفى سنة ١٢٥٠هـ، وبهامشه شرح العبادي على شرح المحلي على الورقات، ط: مصطفى الحلبي، الطبعة الأولى، ١٣٥٦هـ .

٣١- الإشارات في أصول الفقه المالكي، لأبي الوليد الباجي، المتوفى سنة ٤٧٤هـ، دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ = ٢٠٠٠م .

٣٢- أصول السرخسي، المتوفى سنة ٤٩٠هـ، تحقيق: أبي الوفا الأفعاني، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ = ١٩٩٣م .

٣٣- أصول الفقه، للشيخ محمد أبي النور زهير، الناشر: المكتبة الأزهرية.

٣٤- البحر المحيط في أصول الفقه، للزركشي، المتوفى سنة ٧٩٤هـ، دار الكتبي، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ = ١٩٩٤م .

- ٣٥- البرهان في أصول الفقه، لإمام الحرمين الجويني، المتوفى سنة ٤٧٨هـ، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة، ١٤٢٠هـ = ١٩٩٩م .
- ٣٦- التبصرة في أصول الفقه، لأبي إسحاق الشيرازي، المتوفى سنة ٤٧٦هـ، تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل، دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٣م = ١٤٢٤هـ.
- ٣٧- التحقيقات في شرح الورقات، لابن قاوان، المتوفى سنة ٨٨٩هـ، دار النفاس، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ = ١٩٩٩م .
- ٣٨- التقريب والإرشاد للباقلاني، المتوفى سنة ٤٠٣هـ، مطبعة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ.
- ٣٩- التقرير والتحبير، لابن أمير الحاج، المتوفى سنة ٨٧٩هـ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ = ١٩٩٦م .
- ٤٠- التلويح في كشف غوامض التنقيح، للتفتازاني، المتوفى سنة ٧٩٢هـ، مطبعة مصطفى الحلبي.
- ٤١- التمهيد في أصول الفقه، لأبي الخطاب الكلوزاني، المتوفى سنة ٥١٠هـ، مؤسسة الريان للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، ١٤٢١هـ .

٤٢- تيسير التحرير، لمحمد أمين ، المعروف بـ "بأمين باد شاه"،
دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ —
= ١٩٩٦ م .

٤٣- جامع الأسرار في شرح المنار، للنسفي، تأليف: الشيخ محمد
الكاكي ، المتوفى سنة ٧٤٩هـ، الناشر: مكتبة نزار مصطفى
الباز، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ = ١٩٩٧ م.

٤٤- حاشية التفتازاني على شرح العضد، للتفتازاني ، المتوفى سنة
٧٩١هـ، مكتبة الكليات الأزهرية ، الطبعة الأولى، ١٣٩٣هـ =
١٩٧٣ م.

٤٥- رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب، لابن السبكي، عالم
الكتب، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ .

٤٦- شرح الكوكب المنير، لابن النجار ، المتوفى سنة ٩٧٢هـ،
تحقيق، د: محمد الزحيلي، ونزيه حماد، الناشر: مكتبة العبيكان،
الرياض، ١٤١٣هـ .

٤٧- شرح تنقيح الفصول، للقرافي ، المتوفى سنة ٦٨٤هـ ، دار
الفكر، الطبعة الأولى، ١٣٩٣هـ .

٤٨- شرح مختصر ابن الحاجب، لعبد الدين الإيجي ، المتوفى
سنة ٧٥٦هـ ، الناشر: مكتبة الكليات الأزهرية.

٤٩- العدة في أصول الفقه ، للقاضي أبي يعلى الحنبلي ، المتوفى سنة ٤٥٨هـ ، الطبعة الثانية ، ١٤١٠هـ = ١٩٩٠م ، الرياض السعودية.

٥٠- العقد المنظوم في الخصوص والعموم ، للقرافي ، الناشر: المكتبة المكية، ودار الكتبي، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ .

٥١- قواطع الأدلة في الأصول، لابن السمعاني، المتوفى سنة ٤٨٩هـ، دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ = ١٩٩٧م.

٥٢- القواعد ، لابن اللحام ، المتوفى سنة ٨٠٣ هـ ، تحقيق: أيمن صالح شعبان، دار الحديث القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ = ١٩٩٤م.

٥٣- لباب المحصول في علم الأصول ، لابن رشيق المالكي ، المتوفى سنة ٦٣٢ هـ ، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ = ٢٠٠١م .

٥٤- اللمع في أصول الفقه، لأبي إسحاق الشيرازي ، المتوفى سنة ٤٧٦هـ، مركز تحقيق النصوص: أيمن صالح شعبان ، المكتبة التوفيقية.

٥٥- المحصول في أصول الفقه، لابن العربي المالكي ، المتوفى سنة ٥٤٣هـ، دار البيارق للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ = ١٩٩٩م .

٥٦- المحصول في علم أصول الفقه، للرازي، المتوفى سنة ٦٠٦هـ، دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ — = ١٩٩٩ م .

٥٧- المختصر في أصول الفقه، لابن اللحام، ٨٠٣هـ، نشر مركز إحياء التراث الإسلامي، ومعهد البحوث العلمية مكة المكرمة، الطبعة الثانية، ١٤٢٢هـ = ٢٠٠١ م .

٥٨- المستقصى من علم الأصول، للإمام الغزالي، المتوفى سنة ٥٠٥هـ، ومعه فواتح الرحموت أسفل الصحيفة، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

٥٩- المسودة في أصول الفقه، لآل تيمية: عبد السلام مجد الدين، المتوفى سنة ٦٥٢هـ، عبد الحليم بن عبد السلام شهاب الدين، المتوفى سنة ٦٨٢هـ، أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام تقي الدين، المتوفى سنة ٧٢٨هـ، مطبعة المدني، القاهرة، الطبعة الأولى ١٣٨٤هـ.

٦٠- المعالم في علم أصول الفقه، للإمام الرازي، المتوفى سنة ٦٠٦هـ، دار عالم المعرفة، لنشر وتوزيع الكتاب، القاهرة ١٤١٤هـ = ١٩٩٤ م .

٦١- المعتمد في أصول الفقه، لأبي الحسين البصري، المتوفى سنة ٤٣٦هـ، دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ — = ١٩٨٣ م .

٦٢- المنخول من تعليقات الأصول، للإمام الغزالي المتوفى سنة

٥٠٥هـ، تحقيق: محمد حسن هيتو، دار الفكر، الطبعة الثالثة،

١٤٤٩هـ = ١٩٩٨م.

٦٣- مناهج العقول = شرح البدخشي، المتوفى سنة ٩٢٢هـ،

ومعه شرح الأسنوي "نهاية السؤل" كلاهما شرح منهاج

الوصول للبيضاوي، دار الفكر، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ.

٦٤- ميزان الأصول في نتائج العقول، للمسرقندي، المتوفى سنة

٥٣٩هـ، مكتبة دار التراث القاهرة، الطبعة الثانية، ١٤١٨هـ

= ١٩٩٧م.

٦٥- نهاية السؤل شرح منهاج الوصول، للأسنوي، المتوفى سنة

٧٧٢هـ، طبع مع شرح البدخشي أعلى الصحيفة، يراجع ما

ذكرته في مناهج العقول.

سادساً: كتب المذاهب الفقهية:

كتب المالكية:

٦٦- بداية المجتهد ونهاية المقتصد، لابن رشد الحفيد، المتوفى

سنة ٥٩٥هـ، دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى،

١٤٢٢هـ = ٢٠٠٢م.

٦٧- التاج والأكليل، لمختصر خليل، لمحمد بن يوسف "المواق"، دار

الكتب العلمية بيروت، ١٩٩٥م.

٦٨- التهذيب في اختصار المدونة، لأبي سعيد البراذعي، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، الإمارات، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ = ١٩٩٩م.

٦٩- حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، للدردير، تأليف العلامة: محمد عرفة الدسوقي، وبهامشه تقارير الشيخ محمد عيش، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه .

٧٠- رسالة أبي زيد القيرواني علي الثمر الداني، لابن أبي زيد القيرواني، دار الفكر.

٧١- الشرح الصغير، لأبي البركات سيدي أحمد الدردير، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ١٤٠٥هـ = ١٩٨٥م .

٧٢- الشرح الكبير، لسيد أحمد الدردير، طبع مع حاشية الدسوقي، مطبعة عيسى الحلبي.

٧٣- المدونة الكبرى، رواية سحنون عن ابن القاسم عن مالك، دار صادر بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ = ١٩٩٨م.

كتب الحنفية:

٧٤- الأشباه والنظائر، لابن نجيم الحنفي، الناشر: مكتبة نزار الباز مكة المكرمة، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ = ١٩٩٦م .

٧٥- بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، للكاساني، المتوفى سنة ٥٨٧هـ، الناشر: دار الفكر ، الطبعة الثانية، ١٤٠٢هـ =

١٩٨٢م .

٧٦- تبیین الحقائق شرح كنز الدقائق، دار المعرفة بیروت، الطبعة الثانية.

٧٧- تحفة الفقهاء، لعلاء الدین السمرقندی، المتوفى سنة ٥٣٩هـ، دار الكتب العلمية، بیروت، الطبعة الثانية، ١٤١٤هـ = ١٩٩٣م.

٧٨- حاشية ابن عابدين لمحمد أمين المعروف "بابن عابدين"، دار الفكر.

٧٩- شرح فتح القدير على الهداية، للمرغيناني، تأليف: ابن الهمام الحنفي، المتوفى سنة ٦٨١هـ، مطبعة مصطفى الحلبي وأولاده، الطبعة الأولى، ١٣٨٩هـ = ١٩٧٠م.

٨٠- المبسوط، لشمس الدین السرخسي، دار المعرفة بیروت، ١٤٠٦هـ = ١٩٨٦م.

٨١- الهداية شرح بداية المبتدئ، للمرغيناني، مطبعة مصطفى الحلبي، الطبعة الأخيرة.

كتب الشافعية:

٨٢- الأشباه والنظائر في قواعد وفروع فقه الشافعية، لجلال الدین السيوطي، دار الكتب العلمية، بیروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ = ١٩٨٣م.

٨٣- الإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع، للخطيب الشربيني، بدون.

٨٤- الأم، للإمام محمد بن إدريس الشافعي، دار المعرفة، بیروت.

٨٥- رحمة الأمة في اختلاف الأئمة ، لأبي عبد الله محمد بن عبد الرحمن ، الدمشقي الشافعي ، المتوفى سنة ٧٨٠ هـ ، المكتبة التوفيقية.

٨٦- روضة الطالبين، للنووي ، المتوفى سنة ٦٧٦ هـ، دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٢ هـ = ١٩٩٢ م .

٨٧- المجموع شرح المذهب، للشيرازي ، تأليف الإمام النووي ، دار الفكر ١٩٩٦ م.

٨٨- المذهب للإمام الشيرازي ، دار إحياء التراث العربي.
كتب الحنابلة:

٨٩- العدة شرح العدة، لبهاء الدين عبد الرحمن المقدسي ، المتوفى سنة ٦٢٤ هـ ، دار إحياء الكتب العربية، فيصل عيسى البابي الحلبي.

٩٠- المغني والشرح الكبير على متن الخرقى، لابني قدامة ، موفق الدين، وشمس الدين، دار الفكر، الطبعة الأولى ١٤٠٤ هـ = ١٩٨٤ م .

٩١- منار السبيل في شرح الدليل، للشيخ إبراهيم بن محمد بن سالم بن ضويان، مؤسسة قرطبة، ١٤١٨ هـ = ١٩٩٧ م .
كتب أهل الظاهر:

٩٢- المحلى، لابن حزم الظاهري، المتوفى سنة ٤٥٦ هـ، تحقيق: الشيخ أحمد محمد شاكر، مكتبة دار التراث للطباعة والنشر

والتوزيع، القاهرة.

سابعاً: التراجم والسير:

- ٩٣- أسد الغابة في معرفة الصحابة، لابن الأثير، طبعة الشعب.
- ٩٤- الإصابة في تمييز الصحابة، لابن حجر، مكتبة الكليات الأزهرية.
- ٩٥- الأعلام، لخير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، الطبعة الخامسة، ١٩٨٠م.
- ٩٦- الاستيعاب في أسماء الأصحاب، لابن عبد البر، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ.
- ٩٧- البداية والنهاية، لابن كثير، مكتبة المعارف، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٦٦م.
- ٩٨- تاريخ بغداد، للبغدادى، المتوفى سنة ٤٦٣هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.
- ٩٩- التاريخ الصغير للإمام البخاري، دار الوعي، مكتبة دار التراث، الطبعة الأولى ١٣٩٧هـ.
- ١٠٠- التاريخ الكبير للإمام البخاري، تحقيق: السيد هاشم الندوي، طبعة دار الفكر.
- ١٠١- تذكرة الحفاظ، للإمام الذهبي، المتوفى سنة ٧٤٨هـ، دار إحياء التراث العربي.

١٠٢- تقريب التهذيب، لابن حجر، دار المعرفة، بيروت،
لبنان، الطبعة الثانية ١٣٩٥هـ = ١٩٧٥م.

١٠٣- تهذيب الأسماء واللغات، للإمام النووي، دار الكتب العلمية
بيروت.

١٠٤- تهذيب التهذيب، لابن حجر، مطبعة: دائرة المعارف النظامية
بالهند، الطبعة الأولى ١٣٢٦هـ.

١٠٥- الثقات، لمحمد بن حبان بن أحمد، أبو حاتم التميمي، البستي
المتوفى سنة ٣٥٤هـ، دار الفكر الطبعة الأولى ١٣٩٥هـ =
١٩٧٥م.

١٠٦- الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم الرازي، المتوفى سنة
٣٢٧هـ، دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٥٢م.

١٠٧- حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، لأبي نعيم الأصفهاني
، المتوفى سنة ٤٣٠هـ، مطبعة السعادة، مصر ١٣٥١هـ =
١٩٣٢م.

١٠٨- الديباج المذهب في معرفة أعيان المذهب، لابن فرحون
المالكي، المتوفى سنة ٧٩٠هـ، دار الكتب العلمية بيروت،
الطبعة الأولى ١٤١٧هـ.

١٠٩- سير أعلام النبلاء، لأبي عبد الله الذهبي، المتوفى
سنة ٧٤٨هـ، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة
التاسعة ١٤١٣هـ.

١١٠- السيرة النبوية لأبي محمد عبد الملك بن هشام المعافري

المتوفى سنة ٢١٣هـ ، تحقيق: مؤسسة الهدى، الطبعة الأولى

١٤٢٠هـ = ١٩٩٩م.

١١١- شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لابن العماد، دار الفكر

للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ١٣٩٩هـ = ١٩٧٩م

١١٢- الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، لشمس الدين محمد بن عبد

الرحمن السخاوي، المتوفى سنة ٩٢٠هـ، مكتبة الحياة

بيروت.

١١٣- الضعفاء والمتروكين، للإمام أبي الفرج ابن الجوزي، المتوفى

سنة ٥٧٩هـ، دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى،

١٤٠٦هـ.

١١٤- الضعفاء، لأبي جعفر العقيلي المتوفى سنة ٣٢٢هـ

، تحقيق: عبد المعطي أمين قلجبي، دار الكتب العلمية

بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ = ١٩٨٤م.

١١٥- طبقات ابن سعد، أبو عبد الله، المتوفى سنة ٢٣٠هـ، طبع

دار صادر ، بيروت، ١٣٨٠هـ .

١١٦- طبقات الحفاظ ، للسيوطي المتوفى سنة ٩١١هـ، دار الكتب

العلمية ، ط: الأولى ١٤٠٣هـ.

١١٧- طبقات المحدثين، لأبي عبد الله الذهبي، دار الفرقان، عمان الأردن، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ.

١١٨- طبقات الشافعية الكبرى، لابن السبكي، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الثانية.

١١٩- طبقات الشافعية، للأسنوي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ.

١٢٠- طبقات المفسرين، للداودي، المتوفى سنة ٩٤٥هـ، دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ = ١٩٨٣م.

١٢١- العبر في خبر من غبر، للإمام الذهبي، المتوفى سنة ٧٤٨هـ، دار الكتب العلمية بيروت.

١٢٢- الفتح المبين في طبقات الأصوليين، للمراغي، الطبعة الثانية، ١٣٩٤هـ، بيروت.

١٢٣- الفهرست، لابن النديم، المتوفى سنة ٣٨٠هـ، تعليق: د: يوسف علي الطويل، دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ = ١٩٩٦م.

١٢٤- الفوائد البهية في تراجم الحنفية، لأبي الحسنات الكنوي، المتوفى سنة ١٣٠٤هـ، دار المعرفة.

١٢٥- الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي الجرجاني، المتوفى سنة ٣٦٥هـ، دار الفكر بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٩هـ = ١٩٨٨م.

١٢٦- لسان الميزان ، لابن حجر ، المتوفى سنة ٧١١هـ ، دائرة المعارف النظامية بالهند، الطبعة الثانية ١٤٠٦هـ = ١٩٨٦م .

١٢٧- معجم الأدباء، لياقوت الحموي ، المتوفى سنة ٦٢٦هـ ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة ١٤٠٠هـ = ١٩٨٠م .

١٢٨- معجم المؤلفين، لعمر رضا كحالة، الناشر: مكتبة المتنبى بيروت، دار إحياء التراث العربي، ١٣٧٦هـ = ١٣٥٧م .

١٢٩- المنهج الأحمد في تراجم أصحاب الإمام أحمد، لعبد الرحمن بن محمد العلمي ، المتوفى سنة ٩٢٨هـ ، عالم الكتب.

١٣٠- ميزان الاعتدال في نقد الرجال، لأبي عبد الله الذهبي، المتوفى سنة ٧٤٨هـ، دار الكتب العلمية بيروت ، الطبعة الأولى ١٩٩٥م .

١٣١- هدية العارفين في أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، للبغدادي ، المتوفى سنة ١٣٣٩ هـ، دار العلوم الحديثة بيروت، ١٩٥٥م

١٣٢- وفيات الأعيان، وأنباء أبناء الزمان، لابن خلكان ، المتوفى سنة ٦٨١ هـ، دار الفكر بيروت.

ثامناً: كتب اللغة والأدب:

١٣٣- خزائن الأدب ولب لباب لسان العرب، للبغدادي ، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، ١٣٨٧هـ = ١٩٦٧م .

١٣٤- شرح المفصل، لابن يعيش = موفق الدين، يعيش بن علي بن يعيش، النحوي، المتوفى سنة ٦٤٣هـ، ، مكتبة المتنبى، القاهرة.

١٣٥- الكتاب، لسبويه، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر القاهرة، ١٣٨٨هـ = ١٩٦٨م .

١٣٦- لسان العرب، لجمال الدين محمد بن منظور، المتوفى سنة ٧١١هـ، طبعة دار المعارف.

١٣٧- مختار الصحاح، لمحمد بن عبد القادر الرازي، المتوفى سنة ٦٦٦هـ، مطبعة المستقبل .

١٣٨- المصباح المنير، لأحمد بن محمد بن علي المقرئ الفيومي، المتوفى سنة ٧٧٠هـ، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، الطبعة الثانية ١٤١٨هـ .

١٣٩- معجم مقاييس اللغة ، لابن فارس ، المتوفى سنة ٣٩٥هـ، مطبعة مصطفى الحلبي وأولاده ، الطبعة الثانية ١٣٩٢هـ = ١٩٧٢م .

فهرس الآيات القرآنية

م	الآية	رقمها	الصفحة
	سورة البقرة		
	اهْبِطُوا مِصْرًا	٦١	١٣٢٩
	وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ	٢٢٨	١٣١١
	سورة آل عمران		
	يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ	١٠٢	١٣٠٥
	سورة النساء		
	يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ	١	١٣٠٥
	فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ السُّدُسُ	١١	١٣٢٩
	فَإِنْ كُنْ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ	١١	١٣٥٤
	سورة التوبة		
	إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ	٦٠	١٣٤٨
	إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا	٦٣	١٣٥٤
	إِنْ نَعَفُ عَنْ طَائِفَةٍ مِنْكُمْ نُعَذِّبْ طَائِفَةً	٦٦	١٣٦٤

سورة الأنبياء			
١٣٢٨	٧٨	وَدَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ إِذْ يَحْكُمَانِ فِي الْحَرْثِ	
١٣٢٨	٧٨	وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ شَاهِدِينَ	
سورة الحج			
١٣٣٠	١٩	هَذَا نِ حَصْنَانِ اخْتَصِمُوا فِي رَبِّهِمْ	
سورة النور			
١٣٦٣	٢	وَلَيْشَهْدَ عَذَابَهُمَا طَائِفَةٌ	
سورة الشعراء			
١٣٣٠	١٥	فَادْهَبَا بِآيَاتِنَا إِنَّا مَعَكُمْ مُسْتَمِعُونَ	
١٣٣٨	٣٥	فَنَظِرَةٌ بِمَ يَرْجِعُ الْمُرْسَلُونَ	
سورة الأحزاب			
١٣٠٥	٧١، ٧٠	يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا.	
سورة ص			
١٣٣٠	٢٢، ٢١	وَهَلْ أَتَاكَ نَبَأُ الْخَضَمِ إِذْ تَسَوَّرُوا الْمِحْرَابَ	
١٣٣٠	٢٢	بَغَى بَغْضُنَا عَلَى بَغْضٍ	

سورة الحجرات			
١٣٦٣	٩	وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا	
سورة الجمعة			
١٣٤٤	٩	إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ	
سورة التحريم			
١٣٢٧	٤	إِنْ تَتُوبَا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا	
سورة المرسلات			
١٣١٨	٢٣	فَقَدَرْنَا فَنِعْمَ الْقَادِرُونَ .	

ثانياً: فهرس الأحاديث

م	طرف من الحديث	الصفحة
	الأئمة من قريش.	١٣١٣
	الاثنان فما فوقهما جماعة .	١٣٣٥
	أن بني صهيياً ادعوا بيتين وحجرة أن رسول الله	١٣٣١
	إذا أنفقت المرأة من بيت زوجها	١٣٢٠
	إذا سافرتما فأذنا وأقيما، وليؤمكما أكبركما	١٣٤٥
	إذا كانوا ثلاثة فليؤمهم أحدهم ، وأحقهم بالإمامة أقرؤهم ..	١٣٤٤
	أعلمهم أن عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم فترد إلى فقرائهم..	١٣٥٠
	نهى أن يشرب الرجل قائماً ، وعن الشرب من في السقاء ...	١٣٣٢
	الراكب شيطان، والاثنان شيطانان، والثلاثة ركب .	١٣٢٥
	صلوا خلف من قال لا إله إلا الله وعلى من قال لا إله إلا الله.	١٣٤٧

١٣٢٦	فالأخوان بلسان قومك ليسا بإخوة .
١٣٣٣	ألا أخبركم بأشياء قصار ؟
١٣٣٣	إن رسول الله ﷺ طرقه وفاطمة... فقال: "ألا تصلون ؟".

ثالثاً: فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
المقدمة	١٣٠٥
خطة البحث	١٣٠٧
المبحث الأول: في معنى الجمع وألفاظه ، وإفادته العموم .	١٣٠٩
المبحث الثاني: في أقل الجمع.	١٣١٨
أولاً: تحرير النزاع .	١٣١٨
ثانياً: أقوال العلماء في أقل الجمع .	١٣٢٠
المبحث الثالث: في الأدلة.	١٣٢٥
أدلة القائلين بأن أقل الجمع ثلاثة.	١٣٢٥
أدلة القائلين بأن أقل الجمع اثنان.	١٣٢٧
أدلة القائلين بأن أقل الجمع واحد. وبيان الراجح	١٣٣٨
المبحث الرابع: ثمرة الخلاف.	١٣٤٠
الفرع الأول: العدد الذي تنعقد به صلاة الجمعة	١٣٤٢
الفرع الثاني: أقل عدد يكفي في صلاة الجنازة.	١٣٤٦

١٣٤٨	الفرع الثالث: أقل عدد من الأصناف الثمانية يجزئ دفع الزكاة إليه
١٣٥١	الفرع الرابع: الخلع بالمجهول.
١٣٥٣	الفرع الخامس: حلف رجل ألا يكلم غيره أياماً فعلى ما يحمل؟
١٣٥٧	الفرع السادس: قال: لا آكل أطعمة فلان أو لا أشربة فلان".
١٣٥٩	الفرع السابع: من أقر على نفسه بدراهم.
١٣٦٣	الفرع ٨. الثامن: عدد الطائفة التي يكتفي بها في الإشهاد على حد الزنا.
١٣٦٥	الفرع التاسع: أوصى بشيء لزيد وللمساكين .
١٣٦٩	الفرع العاشر: عدد الأخوة الذين يحجبون الأم عن الثلث إلى السدس.
١٣٧٣	الخاتمة: وفيها أهم نتائج البحث.
١٣٧٦	قائمة بالمراجع.
١٣٩٥	الفهارس

